جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة العلوم الاقتصادية
التخصص: الاقتصاد الكمي

مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات – دراسة قياسية (2018-1986)

مقدمة من طرف الطالبان:
_أولقاق هواري
_أولقاق مصطفى

تحت إشراف الأستاذة:
د. ملاحي رقية

لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة
رئيسا	د.بشني يوسف	أستاذ محاضر أ
مقررا	د.ملاحي رقية	أستاذة محاضرة أ
مناقشا	د.مقراد عبد الله	أستاذ مساعد ب

السنة الدراسية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ

ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ

أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ

وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "

صدق الله العظيم

الآية 11 من سورة المجادلة

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

"اللهم إني أسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا

إلى الذي قال فيهما جل ثناءه:"ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

إلى من ينتفخ صدري بذكرهما وتطيب الحياة وتكتمل سعادتي بقربهما

ألمتني بقلبها وجوارها وعطفت عليا بحنانها وأعانتني بدعائها وأنستني

في السراء والضراء إلى شمس حياتي ومصدر سعادتي لأمي

الحنونة حفظها الله وأطال الله في عمرها

وإلى الذي أنار السبيل وعلمني الصبر كما علمني التواضع في الحياة

إلى أجمل هبة وهبني الله بها أبي العزيز حفظه الله

وأهديها إلى كل من أخواتي وبالأخص" أستاذتي ملاحي رقية"

وإلى كل من ساندني وقدم لي الدعم وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

شكر و تقدير

الشكر أولا لله عز وجل الذي لا يطيب الليل إلا بشكره،ولا النهار إلا بذكره،ولا تطيب اللحظات إلا بطاعته،ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه،ولا تطيب الجنة إلا برؤيته،أحمدك وأشكر فضلك في توفيقي لإنجاز هذا العمل.

إلى منارة العلم والإمام المصطفى،إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من علمونا مسيرة العلم والنجاح،أساتذتنا الكرام من الابتدائي إلى الجامعة أو الأخص بالذكر"الأستاذة"ملاحي رقية" التي قدمت لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة إعداد المذكرة فلها مني عظيم الشكر والعرفان.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة من الأساتذة الكرام أو من عائلتي من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو من بعيد.

قائمة المحتويات

إهداء	ب
شكر وتقدير	ت
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال	د
مقدمة عامة	1
الفصل الأول : الإطار النظري للإقتصاد الجزائري	
مقدمة	8
المبحث الأول: سياسة التنويع الاقتصادي	9
المطلب الأول: مفهوم سياسة التنويع الاقتصادي	9
المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي	12
المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي	12
المبحث الثاني: مقاييس ومحددات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية	13
المطلب الأول: محددات التنويع الاقتصادي	13
المطلب الثاني: مقاييس التنويع الاقتصادي	13
المطلب الثالث: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية	15
المبحث الثالث: عوامل ومؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي ودور الدولة	20
المطلب الأول: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي	20
المطلب الثاني: أهمية المؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي (1986-2018)	21
المطلب الثالث: دور الدولة ومكانتها الاقتصادية	23
خاتمة	24
الفصل الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(1986-2018)	
مقدمة	25
المبحث الأول: سياسة الإصلاح الاقتصادي	26

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الإصلاح الاقتصادي	26
المطلب الثاني: مجالات الإصلاحات الاقتصادية	29
المطلب الثالث: تقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية	30
المبحث الثاني: سياسة المتبعة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات	37
المطلب الأول: دعم القطاع الزراعي والفلاحي في الجزائر	38
المطلب الثاني: واقع قطاع الصناعي في الجزائر	46
المطلب الثالث: إستراتيجية قطاع السياحة	50
المبحث الثالث: الأفاق الاقتصادية في الجزائر	52
المطلب الأول: دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية	53
المطلب الثاني: الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم	56
المطلب الثالث: سعر الصرف والتراكم الخاص للأصول الثابتة	59
خاتمة	62
الفصل الثالث: دراسة قياسية لتنويع الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات خلال الفترة مابين(1986-2018)	
مقدمة	64
المبحث الأول: تحليل نموذج للانحدار الخطي المتعدد	65
المطلب الأول: تقديم النموذج وفرضياته	65
المطلب الثاني: تقدير معاملات نموذج والانحدار الخطي المتعدد	67
المطلب الثالث: تقييم واختبار النموذج(حساب معامل الارتباط،معامل التحديد،إختبار معنويات النموذج)	68
المبحث الثاني: أدوات تحليل السلاسل الزمنية	72
المطلب الأول: مفهوم السلسلة الزمنية	72
المطلب الثاني: مركبات السلاسل الزمنية	72
المطلب الثالث: إستقرارية السلاسل الزمنية	73

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات خلال فترة(1986-2018)	76
المطلب الأول: طريقة المربعات الصغرى في اختبار الانحدار المتعددين المتغيرات -1- تحديد المتغيرات-2-تشكيل النموذج-3- فحص النموذج	76
المطلب الثاني: اختبار المعنوية الكلية للنموذج	79
المطلب الثالث: تحليل النتائج المستخلصة	80
خاتمة	80
خاتمة عامة	81
قائمة المراجع	83
الملاحق	88

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول رقم(1-3): برنامج الدعم الفلاحي في الجزائر لسنة -2016- الوحدة: مليار دينار جزائري.	45
02	جدول رقم (02): توزيع المشاريع قيد الإنجاز حسب نوع المتوج السياحي بداية 2007.	51

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل رقم (1): رسم بياني موضح لمعامل التركز	14
	الشكل رقم (2): منحنى بياني تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1986-2017).	56
03	الشكل رقم (3): منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2018).	57
04	الشكل رقم (4) : منحنى بياني يوضح تطور معدل النمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة(1986-2018).	58
05	الشكل رقم (5): منحني بياني يوضح تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	59
06	الشكل رقم (6): منحنى بياني يوضح تطور معدل التراكم الخام للأصول الثابتة في الجزائر خلال الفترة(1986-2018)	61

مقدمة:

هناك العديد من الدول التي تعتمد في إيراداتها على العائدات النفطية ومن بينها الجزائر،فبعد اكتشاف النفط فيها ولت الدولة الاهتمام بشكل غير عادي لهذه المادة بعد تزايد خدماته واستعمالاته أن ذاك،فقد كان يمثل الحضارة الإنسانية المعاصرة ومحور الصراع الاقتصادي والسياسي في العالم بمجمله،نظرا لأهمية لقب "بالذهب الأسود"،كان سلاح ذو جدين في الحرب والسلع،إذا كان يستخدم كقطاع إنتاجي في الصناعة للعديد من المجالات أما فيما يخص الجانب الآخر فهناك من يستعمله كسلاح لضمان مكانة وهيبة الدولة أمام منافسيها وأعدائها من الدول العالم.

العديد من الدول الاشتراكية في السوق البترولية سواء كانت منتجة أو مصدرة له تعتمد عليه كسوق ثانوي بعد عدة قطاعات منتجة،عكس ما تفعله الجزائر منذ اكتشافها للمورد لغاية اليوم،فاستخراج هذه المادة الحيوية يتطلب العديد من الإمكانيات سواء كانت مالية أم بشرية،فهي تحتاج لرأس مال ضخم لاستخراجها مع أخذ الاعتبار للعمليات التي تجري لها بعد عملية الاستخراج للحفاظ على أهمية وجودة المورد.

لهذا المورد العديد من الآثار السلبية التي تتبعه،فالبرغم من أنه محور اهتمام فهناك شائعة تقول أن مكانته ستزول لكونه مادة نادرة وغير متجددة.

يساهم قطاع المحروقات في المحروقات في الجزائر بحوالي 98% من الصادرات الوطنية مما يهدد مستقبل التنمية بها فهو قطاع استنزافي غير إنتاجي وبالتالي يستهلك أكثر مما يعطي،ليست هنالك إستراتيجية واضحة المعالم خاصة بعد الأزمات والصدمات البترولية المتعرض لها،صحيح أن الجزائر قامت ببعض الإصلاحات والتعديلات لتخفيض الضغط إلا أنه لم يجري نفعا.

تعتبر الجزائر على عكس مثيلاتها بلد مصدر لمادة وحيدة يتيمة أكثر منه مستورد لذلك وجب عليها التفكير بشكل جدي في مرحلة ما بعد البترول وإعادة النظر في تركيبة صادراتها،ومحاولة التنويع مع انتهاج إستراتيجية بديلة على المدى الطويل خاصة لما تحتويه البلاد من ثروات،لابد لها من انتهاج جهاز إنتاجي قوي سواء كان ذلك بالاستثمار في الطاقة المتجددة "كالطاقة الشمسية" التي تحتل مساحتها معظم وجل مساحة البلاد،أو الزراعية وهي النشاط التقليدي التي ألزمته قبل الاحتلال إضافة للعديد من الخيارات كالصناعة،خدمات، سياحة.....الخ.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يعتبر التنويع الاقتصادي واللجوء الاقتصاد البديل من العوامل الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي،فهما أحد أهم العوامل المهمة والمرغوبة لنهوض باقتصاد الدولة النامية،وأحد القنوات التي تسمح بالعبور للاقتصاد التنافسي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

ماهي أهم العوامل المؤثرة في التنويع الاقتصاد الجزائري للتخلص من التبعية النفطية؟

وحتى تستوفي الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية علينا الإجابة على هذه الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم مداخيل سياسة التنويع؟
- مامدى قدرة الاقتصاد الجزائري في الظروف الراهنة على تحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ما أهم الاصلاحات الاقتصاديةالتي قامت بها الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث يمكن وضع الفضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف لرفع القيمة المضافة،تحسين مستوى الدخل،توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

الفرضية الثانية: يساهم الإقتصاد البديل في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يؤدي بدوره للخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: أهم الاصلاحات الاقتصادية التي تؤثر بشكل إيجابي للتوجه نحو التنويع الاقتصادي تتمثل في سعر الصرف. معدل التضخم، التراكم الخام للأصول الثابتة، نمو الناتج الداخلي الخام للفرد، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج الداخلي الخام.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب موضوعية قادتنا للبحث في الموضوع،نذكر منها مايلي:

- **أسباب ذاتية:** الميول الشخصي الذي يعتمد على المقاربة الاقتصادية لمختلف مواضيع علم الاقتصاد وكذا تماشيا مع التخصص الأكاديمي.

أسباب موضوعية: وهي الأسباب المتعلقة بمواضيع الدراسة.

- يعتبر من مواضيع الساعة بعد الأزمات المالية المتعرض لها ووضع جل الاهتمام بدعم النمو والتنويع خارج مجال المحروقات.

- التغيرات الاقتصادية القوية والمستمرة في العالم خلال العقود الأخيرة تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

- قلة الدراسة القياسية والأبحاث الاقتصادية المدعمة بالتحليل الكمي.

أهداف الدراسة: تهدف من خلال البحث إلى:

- دراسة الإطار النظري للموضوع من خلال عرض المفاهيم والنظريات التي حاولت إعطاء صورة واضحة عن التنويع الاقتصادي.

- التعرف على العراقيل التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

- إمكانية الخروج بحلول وتقديم مقترحات وتوصيات قد توضع بعين الاعتبار لاتخاذ قرار مستقبلي.

قياس وتحليل أثر كل من سعر الصرف،معدل التضخم،التراكم الخام الأصول الثابتة،نمو الناتج الداخلي الخام للفرد،الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الخام على مؤشر هيرشمان- هيرفندال للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

- أهمية البحث في التنويع الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية في غاية الأهمية.

- يتوافق مع الوضع الاقتصادي الجزائري لأن السلطة الاقتصادية حاليا تبحث عن حل لذلك.

حدود الدراسة:

والتي تتمثل في مايلي:

الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

الإطار الزماني: تغطي هذه الدارسة الفترة الممتدة مابين سنة 1986 إلى غاية 2018.

صعوبات الدراسة:

يواجه الباحث العديد من التحديات أثناء كتابته لبحث علمي محكم،وهي على النحو التالي:

اختيار الموضوع الصحيح: يرتكز البحث بشكل أساسي علة موضوع البحث، لذا من المهم اختيار الموضوع المناسب له.

اختيار المنهجية الصحيحة: يجب وضع إستراتيجية تتماشى مع موضوع البحث، كما لابد الذي يقدم والمنهج من تحديد نوع التصميم الإجابات على الأسئلة المطروحة في البحث.

العثور على العينة الدراسة: ينبغي جمع عدد من المشاركين لإنجاز البحث، من خلال توجيههم ليكونوا جزءا من الدراسة.

استقطاب مؤسسات مساهمة: تلعب مشاركة المؤسسات في البحث العلمي دورا مهما في دعم البحث،والباحث،وتحديدا إذا كان البحث ذو قيمة علمية كبيرة،ومثيرا للجدلومن المهم أيضا بناء علاقات مع أشخاص من داخل هذه المؤسسات،بهدف تسهيل الوصول إلى الهدف من البحث.

التعامل مع البيانات: يجب دراسة وفهم البيانات التي تم جمعها سابقا، ومعالجتها عند إتمام الدراسة المتعلقة بالبحث.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال المطروح سوف اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للبحث في طرح بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي،أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك باستخدام طرق إحصائية وقياسية بهدف بناء نموذج يبين أثر كل من سعر الصرف،معدل التضخم،التراكم الخام للأصول الثابتة،نمو النتائج الداخلي الخام للفرد،الاستثمار الأجنبي المباشر من النتائج الداخلي الخام على مؤشر هيرشمان- هيرفندال كمقياس للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة في البحث،فإن هذه الدراسة تعتمد على المصادر والمراضع الأساسية الخاصة بالموضوع والمقالات العلمية والملتقيات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية،إضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل بنك الجزائر،كما سيتم استعمال برنامجEviews كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل أثر كل من سعر الصرف،معدل التضخم،التراكم الخام الأصول الثابتة،نمو الناتج الداخلي الخام للفرد،الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام على مؤشر هيرشمان- هيرفندال كمقياس للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة تحت عنوان"مساهمة سياسة الاتفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة اقتصادية قياسية 1980-2015: أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث العمراوي سليم،تطرق إلى الإشكالية: ما مدى مساهمة سياسة الاتفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(1980-2015)؟،توصل إلى نتائج مفادها أن الاقتصاد الأكثر تنويع أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية،وأقل تأثر بالطفرات والصدمات الاقتصادية،وأكبر قدرة على توليد القيمة المضافة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي،كما توصل إلى أن الاقتصاد الوطني غير مستقر وقائم على ربع المحروقات وبعيدا عن مستويات التنويع المستهدفة،وذلك رغم وفرة الموارد المالية التي سهلت تمويل الاتفاق العام وبرامج الاستثمارات العمومية الضخمة ما يجعل هذه الأخيرة تمثل هدر للموارد وتضييعا لفرصة قد لا تتكرر مستقبلا لبناء قاعدة إنتاجية صلبة واقتصاد أكثر تنوع.

الدراسة الثانية:

دراسة تحت عنوان"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1983-2014" مذكرة ماستر من إعداد الباحث محمد عايب،تطرق إلى الإشكالية الثانية:ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟،توصل إلى نتائج مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور مهم في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة،بما يوفره من نقل للثقافة والتكنولوجيا الحديثة،خلق فرص العمل تنمية الصادرات،تحسين ميزان المدفوعات،توفير خيارات إدارية تنظيمية إضافة إلى أن نمو الصادرات له ارتباط كثير مع النتائج المحلي الإجمالي،وأثبتت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وإن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع فبي الاقتصاد.

الدراسة الثالثة:

دراسة تحت عنوان:إثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري- حالة الجزائر- الفترة 1986- 2015 أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث تمار أمين،تطرق إلى الإشكالية التالية: ما أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري؟،توصل إلى نتائج مفادها أن الميزان التجاري قد يتعرض لاختلال مؤقت كان أو دائم لذا لابد من اللجوء إلى إجراءات تتخذها السلطات النقدية لتصحيح هذه الإختلالات وانطلاقا من عدة مناهج،وقد شكلت سياسة التخفيض الحل الأكثر انتهاجا من قبول الدول النامية نظرا لأثارها الهامة لمعالجة هذه الإختلالات ومن خلال تحليل لمختلف البيانات ومعطيات الاقتصاد الجزائري يمكن القول إنها لم تحقق الأهداف المرجوة وذلك لأن الصادرات الجزائرية تعتمد على منتج غير تنافسي،أما الواردات وهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها وتم تفسير التحسن المسجل في قيمة الصادرات إلى تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط.

الدراسة الرابعة:

دراسة تحت عنوان" أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني(1996-2014)" مذكرة ماجيستر من إعداد الباحثة عليا محمد علي أصرف،تطرق الإشكالية:ما أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي في الفلسطيني؟،توصل إلى نتائج مفادها أنه توجد علاقة عكسية بين نسبة الصادرات الصناعية من ’جمالي الصادرات السلعية والنمو الاقتصادي،وهذا مالا يتفق مع النظرية الاقتصادية مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي لزيادة الطلب المحلي على السلع بشكل يفوق الإنتاج المحلي وهذا يعمل على توجع المنتجات لتلبية حاجات السوق المحلي بدلا من التصدير،ولعل ذلك يشير إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي يحدث تحولا في هيكل الصادرات،وبالتالي فإن القطاع الصناعي بحاجة إلى تعزيز قدراته في مجال التصدير بما يعمل على تحقيق أهداف إستراتجية وطنية،للتصدير، وزيادة قيمة الصادرات الصناعية.

تقسيمات البحث:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول :

حيث قسمنا هذه الفصول كالآتي:

الفصل الأول: نص على الإطار النظري للاقتصاد الجزائري. حيث تناول ثلاث مباحث: المبحث الأول تطرق إلى سياسة التنويع وهذه تأثيرها على النشاط الاقتصادي للدولة،كما تطرق المبحث الثاني: إلى مقاييس ومحددات

التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية. وكما تناول المبحث الثالث عوامل ومؤثرات نجاح التنويع الاقتصادي في دور الدولة.

الفصل الثاني:نص على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مابين (198-2018).حيث تناول كذلك على ثلاث مباحث متوازية حيث درسنا في المبحث الأول سياسة الإصلاح الاقتصادي، وكما درسنا في المبحث الثاني سياسات المتبعة للخروج من التبعية القطاع المحروقات، كما تناولنا في المبحث الثالث الأفاق الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث: حيت تطرقنا في المبحث الأول إلى تحليل نموذج الإهدار الخطي المتعدد، وفي المبحث الثاني درسنا أدوات تحليل السلاسل الزمنية، وكما تطرقنا في المبحث الثالث إلى تحليل النتائج المستخلصة.

مقدمة:

عرفت الجزائر منذ الثورة النفطية الاعتماد على اقتصاد وحيد وعقيم ألا وهو المورد النفطي،جمع هذا المورد عدة دول اقتصادية في سوق عالمية تجمعهم علاقة تعاونية واقتصادية إلا أنه بالمقابل له العديد من الآثار السلبية من بينها تذبذب الأسعار النفطية واستحالة التنبؤ بها إضافة لاعتمادها على ثروة رأسمالية ضخمة دون وجود عوائد مقابلة لها وهذا ما يحدث في غالب الأمر...الخ.هذا التذبذب يخلق العديد من الصدمات النفطية مما يتسبب في هشاشة الاقتصاد للدولة المنتجة والمستهلكة على حد سواء من بين هذه الاقتصاديات اقتصاد الجزائر كما تسبب لمورد بوضع الشعب الجزائري في صورة ما يعرف بالمرض الهولندي أدى هذا الأخير لفشل السياسة الاقتصادية والتسبب في روح المبادرة لدى الشعب والتهرب من المخاطرة إضافة لذلك ما ألت إليه حال الجزائر بعد خروجها من المرحلة الاستعمارية.

تطبيق الجزائر لسياسة الاتفاق العام"الاتكال على الدولة" واعتمادها على مورد وحيد سبب لها العديد من العوائق وللآثار السلبية مما استوجب عليها أن تضافر الجهود والسعي لتطبيق إستراتيجية تنموية ناجحة تعتمد على قطاعات بديلة وواعدة ذات مستقبل وعيد تقود للتخلص من التبعية والاستنجاد بالتنويع والتغيير،ولهذا قمنا **بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: سنتناولفيه سياسة التنويع ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي في الدولة؛

المبحث الثاني: سنتناول فيه مقاييس ومحددات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية؛

المبحث الثالث: سنخصصه لدراسة عوامل ومؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي(1986-2018).

المبحث الأول: سياسة التنويع ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي في الدولة

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي أحد أهم القضايا الأساسية،التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المنتج الواحد،وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الإنتاج والتصدير الذي فرضه التخصص ونمط تقسيم العمل.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التنويع الاقتصادي

تتنوع مفاهيم التنويع الاقتصادي ومن أهمها ما يلي:

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية،رفع القيمة المضافة،تحسين مستوى الدخل،توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي،توسيع قاعدة الإيرادات ،رفع القيمة المضافة القطاعية.[1]

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف الرؤية التي ينظر إليها من خلالها فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل،في حين يربطه الآخرون بهيكل الصادرات السلعية،وفي كثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات،بينما تنويع سلى سلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات.[2]

يقصد بالتنويع الاقتصادي كونه سياسة تنموية تهدف لإلى التقليل من نسبة الماطر الاقتصادية،ورفع القيمة المضافة،وتحسين مستوى الدخل،وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو القطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد؛ بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى التنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي،أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية.[3]

---

[1] بالعمة أسماء وين عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد1 ،2008، ص 331.

[2] المرجع السابق، ص 331،332.

[3] أوضايفة حدة وخوني رابح، الاقتصاد وآثار التبعية للنفط:ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 7، 11 جوان 2017، ص 56.

يقصد به تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد متنوع،ويكون للقطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزانا نسبية متناسبة ومتوازنة،والبعض الآخر يربطه بهيكل الصادرات السلعية بحيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها،أو تخضع لانخفاض مزمن.[4]

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة نولده للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد،إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح كحالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأبدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

كما يعرف أيضا على أنه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد خصوصا إذا كان ريعا.

من خلال التعاريف السابقة نجد بأن سياسات التنويع الاقتصادي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي يعينه دون القطاعات الأخرى،وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة،كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية.

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع الاقتصادي،الاتجاه الأول يتمثل في نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو الذي يرى في التخصيص(انخفاض درجة التنويع الاقتصادي)محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي،أما الاتجاه الثاني فيتمثل في دراسات عديدة،تبين أن الانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركيز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي،وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات.

كما عرف التنويع الاقتصادي بمفاهيم،نختلف عن بعضها البعض،وفقا للمجال الذي ينظر من خلاله إلى هذه الظاهرة.

[4] العمراوي سليم، مساهمة سياسة الاتفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة اقتصادية قياسية للفترة مابين 1980-2015، أطروحة دكتوراه، نخصص علوم تجارية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف المسيلة، 2018، ص 69.

ففي شقة المالي،يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحدية كالأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، النقد، المعادن، والسلع الأساسي.[5]

على صعيد الاقتصاد السياسي، عادة ما يشير"التنويع" إلى تنويع الصادرات "، ويعبر به صورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعروضة لتذبذب السعر والكمية.[6]

يمكن التمييز بين حسب الاقتصاد السياسي فهناك التنويع الأفقي الذي يهدف إلى خلق فرص جديدة للمنتجات داخل القطاع نفسه، مثال التعدين، الطاقة أو الزراعة، والتنويع الرأسمالي، الذي يستلزم إضافة المزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة، فالتنويع الرأسي يشجع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد،حيث يصبح نشاط ما مدخلات نشاط آخر، وبالتالي رفع المستوى القيمة المضافة المنتجة محليا،بالإضافة إلى ذلك ينطوي التنويع الرأسي على الانتقال من القطاع الأولى إلى قطاعين الثانوي والثالث.[7]

حيث عرفه Romer بأنه: اعتماد تنويع المدخلات الوسيطة وتعزيز إنتاجية السلع النهائية،وهو ماسيضمن إمكانية الحد من التقلبات التي نحدث في أسعار المصادر الرئيسية وخاصة البلدان التي تعتمد مصدر أو اثنين في دخلها الكلي.[8]

في الأخير نستخلص مما سبق،أن التنويع الاقتصادي يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتنويع مصادر الدخل.

---

[5] بنين بغداد،بنين عبد الرحمن،السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،العدد1، 2016،ص 79.

[6] غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيفات بوبكر: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا وأندونسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، مارس 2017 ص 82.

[7] -Hvidt Martin:Economic Diversification in GCC Countries :past record and Future trends ،The London Of Economics And political science (LES) january 2013 ،nimber27،pp 4-5.

[8] لافي مرزوك عاطف: التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد 24، 2013، ص 10.

المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين نوعين من التنويع وهما:

1. **التنويع الأفقي:** ويطلق على توزيع الاستثمار أو على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع المحروقات.
2. **التنويع الرأسي:** يطبق على توزيع الاستثمار،على قطاعات متنوعة كقطاع الزراعة والصناعة،الخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.[9]

المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي

يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للاقتصاد العالمي،وبالتالي التنويع هو من الخيارات المتاحة للمنضمات، الشركات المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من الظاهرة، غير أن تفادي الخطر لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصادياتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها،فالمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز القطاع العام...الخ، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع إستراتيجيات التنويع الاقتصادي، كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي بقطر،بالقول أن: اقتصاد أكثر تنوع هو بطبيعة أكثر استقرار،وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم،وأقل عرضة للنقابات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي.[10]

فتجلت أهداف التنويع الاقتصادي،من خلال الأتي:

- تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى مصادر متعددة الدخل؛

- موزعة على كل قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات؛

- تحسين الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛

- خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر.

---

[9] سويح جمال وبن طيرش عطاء الله،تقييم مدى فعالية البرامج التنويع في التنويع الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الأغواط غرداية، الجزائر، العدد1، مارس 2017، ص219.

[10] موسى باعي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 137.

المبحث الثاني: مقاييس ومحددات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية

من خلال دراستنا لهذا المبحث من مقاييس ومحددات التقويم الاقتصادي وعلاقته بالتنمية، حيث تطرقنا إلى أهم الطلب الأول من محددات التنويع الاقتصادي، ودرسنا في المطلب الثاني: مقاييس قياس التنويع الاقتصادي،كما تطرقنا في بحثنا إلى دراسة المطلب الثالث في علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية.

المطلب الأول: محددات التنويع الاقتصادي

تتعدد محددات التنويع الاقتصادي وتشمل خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي تلك المتغيرات التي تضمنها تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع والمتمثلة في مايلي:

1. **العوامل المادي:** الاستثمار والرأس المال البشري؛

2. **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛

3. **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛

4. **المتغيرات المؤسسية**: الحكومة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

5. **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال،القضاء على الحواجز الجمركية والغير الجمركية،والحصول على التمويل.[11]

المطلب الثاني: مقاييس قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس.

يعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كعامل الاختلاف،أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر أجنبي،أو على مفهوم التنوع كعامل هيرفندال- هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا وتعطي هذه المؤشرات مقاييس مقارنة في اتجاهاتها وثغراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي.لذلك سنكتفي في هذه الدراسة بتسليط الضوء على ثلاث مؤشرات وبموجب هذه المؤشرات يجب أن يكون القطاع الأكثر

[11] السعيد بوشلول وآخرون، المقاولاتية كالإستراتجية للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادي، حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017، ص 229.

تنوعا هو الأكثر تنافسية وأن يملك البلد عدد أكبر من هذه القطاعات،وأن توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع التنويع وبناء على ما تقدم لدينا:[12]

1. **معامل التركيز(conentration coefficient)**

يستند لحساب مدى تركيز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساو،ويعد المؤشر جيني(Gini coefficient) من أفضل مقاييس التركز وابسطها ويعرف هذا المؤشر بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث(AB) ومساحة المثلث قائمة الزوايا (ABD) كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (1): رسم بياني موضح لمعامل التركز

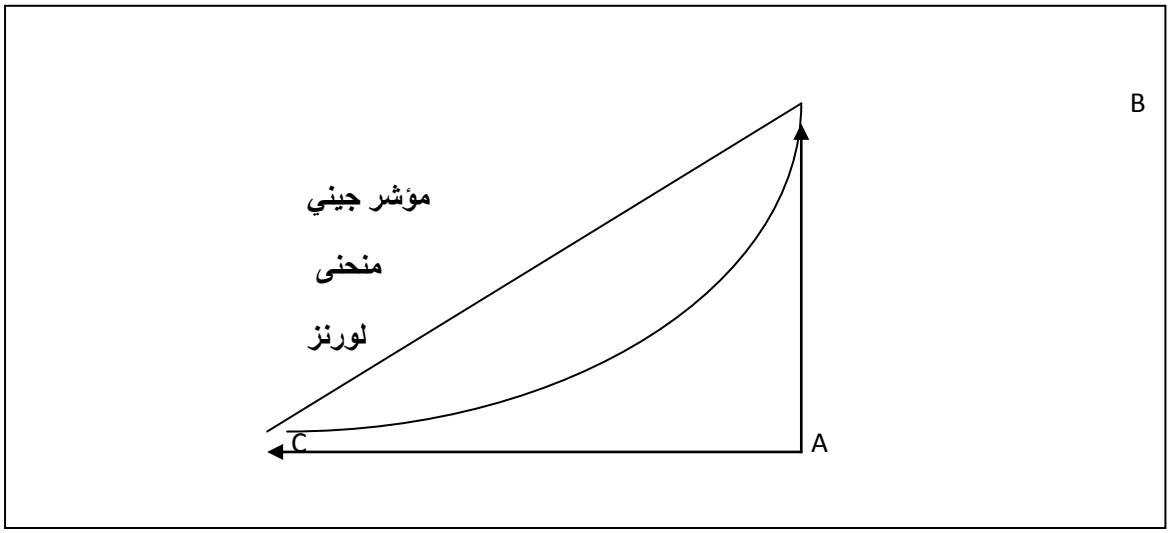

المصدر: ممدوح عرض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد2، الرياض، ماي 2011، ص 211.

وهناك عدة صيغ لحساب هذا المؤشر من بينها:

$$G = 1-= \sum_{K}^{N} = 1(\text{xk-xk-1})(\text{yk-yk-1})$$

Xk: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الذي يمثل المحور الأفقي؛

Yk: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل المحور الرأسي (عدد القطاعات)؛

[12] مايح شيب الشمري، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد24، 2016م،ص 6.

n: عدد القطاعات.[13]

2. **معامل هيرفندال- هيرشمان: (Herfindahl-hirshman)**

يقيس تركيب بنية المتغير ومدى تنوعه،ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما،ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المهام بصورة واسعة لقيا التنوع الاقتصادي،وقد صم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين واستخدام بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في الصنعة معينة أو قطاع معين كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ويعرف بالعلاقة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{I}^{N}=1(\mathrm{XI})-}}{(X)}2-\sqrt{\frac{1}{N}}$$

$$\sqrt{\frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{N}}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات؛

XI: قيمة المتغير في جميع النشاطات؛

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.[14]

المطلب الثالث: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية

تبذل الدول النامية جهود للتخلص من مظاهر التخلف وذلك من خلال تحقيق معدلات مقبولة من النمو والتنمية، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب للتعريف بكل منهما والتطرق لبعض العناصر المهمة لهما.

1. مفهوم التنمية والنمو

-1-1 مفهوم التنمية:

[13] ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي ، المجلة العربية الإدارية، جامعة الكويت، الرياض، العدد2، ماي 2011، ص 211.

[14] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،جامعة الملك سعود،الرياض، 16-17 فيفري 2014، ص 9.

التنمية لغة: من النمو نما، نمو أو نماء أي زاد ونما الحديث ارتفع أما التنمية اصطلاحا فهي تعني النمو في جانب من جوانب المعرفة أو الجوانب الحياتية كان يقال التنمية اقتصادية أو التنمية الثقافية.

مصطلح التنمية هو نتائج التطورات التي مر بها المسطح نفسه فالمرحلة الأولى لعقد التنمية (1960-1970) تبنته المجموعة الدولية تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة إذ جرت المجاملة باستبدال عبارة الدول المتخلفة بالدول النامية فخلال هذا العقد كانت التنمية كمفهوم عام تعني جهود المنظمة المبذولة وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة من أجل تحسين مستوى الدخل القومي والدخل الفردي في وسط اجتماعي معين وبذلك تسعى التنمية للرفع مستوى معيشة الأفراد.[15]

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر أتساعا وشمولا من مفهوم النمو الاقتصادي فهي عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وإبادة الفقر المطلق.[16]

التنمية في المفهوم الاقتصادي الخالص الذي يقاس بمعدلات زيادة في الناتج القومي الإجمالي،إلا أن الأيام أثبتت بأن ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يمثل التنمية بكل تفاصيلها وخصوصا في الدول التي تعتمد في صادراتها على الثروات المنجمية والنفطية، رغم أن الدراسات التي تعني بالتنمية الاقتصادية التي أكدت على ضرورة تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيها وزيادة الروابط فيما بينها وبذلك تقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار الإسهام في الناتج القومي الإجمالي.[17]

لعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يعرفون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد الوطني على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج الداخلي الخام بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7% أو أكثر ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي،إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية.[18]

---

[15] وسن عبد الرزاق حسن،إمضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي (مزود بالأمثلة التطبيقية)،دار حامد ، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص 17.

[16] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 382.

[17] وسن عبد الرزاق حسن، نفس المرجع السابق، ص 18.

[18] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية،دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،عمان ،2006، ص 21.

2-1 مفهوم النمو:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[19]

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة غي الناتج القومي، وفي نصيب الفرد من هنا النتائج، خلال فترة زمنية معينة. وهناك ثلاثة أنواع من النمو: النمو الطبيعي أو الثقافي والنمو العابر والنمو المخطط. ويقصد بالنمو الطبيعي ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة الاقتصادية دون الالتجاء إلى التخطيط على المستوى القومي.أما فيما يتعلق بالنمو العابر فكما هو واضح من اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية أن تنتهي وبانتهائها ينتهي النمو الذي أحدثته. أما النمو المخطط فهو ذلك الذي يحدث نتيجة شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع.[20]

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج أو جمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

هو مايفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.[21]

هي التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[22]

يعرف كذلك بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي الممثل في العلاقة الرياضية التالية:

-متوسط الدخل الفردي=الدخل الكلي/ عدد السكان.[23]

---

[19] أحمد رمضان الله وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 378.

[20] عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدر الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، 1997، ص 551-552.

[21] مجي الدين حمداني،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2009 ، ص 3-4.

[22] عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(القطاع الزراعي – حالة التمور) مذكرة ماستر ،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 3.

[23] نفس المرجع السابق، ص 3

2. عناصر التنمية الاقتصادية والعوامل المحددة لنمو

2-1 عناصر التنمية الاقتصادية:

العناصر الأساسية اللازمة لتحقيق النمو تتمثل فيما يلي:

_توفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي:يقول الاقتصاديون التقليديون(الكلاسيك) والتقليديون الجدد يقولون بأنه لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من عدم تدخل الدولة في الاقتصاد،ولابد من أن تسود الحرية الاقتصادية في المجتمع،والمنافسة الكاملة في الواقع الاقتصادي أما من وجهة نظر الكينيين فقد قالوا بأن الاستثمار هو العنصر/لأساسي للتنمية.

_ **زيادة معدل التكوين الرأسمالي:** وتم تحقيقه عن طريق إيجاد زيادة في المال عن طريق زيادة الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تكوين رأس المال الاجتماعي وزيادة التراكم الرأس مالي ويؤدي على المدى الطويل التقدم النقدي.

_التقدم المستمر في الفنون التقنية: وهذه الأزمة من لوازم التنمية حيث أشار شومبيتر Shompetter إلى أن عملية التجديد هي أدب عملية النمو الاقتصادي وأن التقدم التقني على أبرز عناصر هذه العملية حيث يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي.[24]

-2-2-العوامل المحدد لنمو:

يعتمد تحقيق النمو الاقتصادي على كجموعه من العوامل تتمثل في:

_**كمية ونوعية الموارد البشرية:** سبق وإن تم ذكر أن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي ويمكن استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

معدل الدخل الحقيقي للفرد= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/ عدد السكان.

كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصادي معين وكذلك نموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية(درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات...).

_**تراكم الرأس المال:** لابد من المجتمع أن يضحي بجز من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل(المعامل، الكائن، طرق المواصلات، المدارس...)؛

[24] إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوضعي منظور مقارن، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 119-121.

_ **التخصص والإنتاج الواسع:** يعتبر أدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص ونقسم العمل،فقد أضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزي إلى تقسيم العمل؛

_ **معدل التقدم التقني:** إضافة إلى الاعتبارات الكمية هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الاقتصادي؛

_ **عوامل بيئية:** لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد في فراغ فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة سواء كانت سياسية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية.[25]

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية مرادف للتنمية الاقتصادية،تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة من بين ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج،هيكل مساهمة المدخلات المخافة في العملية الإنتاجية،كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المالية للأفراد من خلال إحداث تغيرات مختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية التي تعد رائد أساسي في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وعليه فإن التنمية الاقتصادية تهدف لاقتصاد متنوع الهيكل تسهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحدة كمصدر للحصول على الدخل وبالتالي نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى التنويع الذي سوف يحصل في الهيكل الاقتصادي.[26]

العلاقة بين مؤشر النمو والتنويع الاقتصادي هي علاقة طردية،هذا يعني أن الزيادة في درجة التنويع الاقتصادي يصحبها ارتفاع في معدل النمو الناتج المحل الإجمالي،فإن طبيعة العلاقة بينهما محسومة أصلا وليست بحاجة إلى تحليل وهذا مايؤكده حساب معاملات الارتباط البسيطة بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة،وبالنظر إلى أن القطاع النفطي هو مصدر اختلال التنويع الاقتصادي.

[25] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 270-274.

[26] طباسية سليمة ولرباع العادي، التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 07-08 أفريل 2008، ص 6.

المبحث الثالث: عوامل ومؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي ودور الدولة

من خلال دراستنا في المبحثين الأولين على مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته وقياسه فقد تطرقنا في المبحث الثالث كما جاء فيه عوامل ومؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي ودوره الفعال في الدولة.حيث انقسم المبحث إلى ثلاث مطالب متوازية على النحو التالي. درسنا في المطلب الأول عوامل نجاح التنويع الاقتصادي،وتناولنا في المطلب الثاني أهم المؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي لسنتي (1986-2018) وكما تلخصت مطالبنا في المطلب الثالث حيث تناول خطوة مهمة المكانة الاقتصادية للدولة.

المطلب الأول: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

ويقصد بها تلك الآليات التي يتوقف عليها نجاح للتنويع الاقتصادي،وتتمثل في:

-1- إعادة الاعتبار ل الدولة التنموية:لا يقتصر الدور على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي فقط،وإنما إحداث تحولات جذرية هيكل الإنتاج المحلي،وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي،فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة.تغيرات في تراكيب الإنتاج،هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية،كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية؛

-2- تفعيل دور القطاع الخاص: الهدف إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية،والبحث الدائم والمستمر على كيفيات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة،حتى يرقي إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء؛

-3- برامج الإصلاح الاقتصادي: تعد هده البرامج محرك أساسي لعملية التنويع،باستمرار تبني وانتهاج البرنامج حيث ماكانت الحاجة على مختلف الأصعدة التي من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي؛

-4- الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر من أهم آليات التنويع الاقتصادي،إذ في ظل الظروف الاقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول في الحاجة ماسة إليه،نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية،كما أن البديل الآخر ألا وهو المديونية في تصاعد مع ارتفاع التكاليف المرافقة له،وبالتالي مصادر التمويل التي تبقى متاحة تنحصر في العمل على جنب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-5- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشكل مدخلا مهم للنمو الاقتصادي وآلية من آليات التنويع،من خلال ماتقدمه للسوق المحلي الخارجي من منتجات،الأمر الذي يحد من اللجوء للإستيراد فضلا عن إنعاش الصادرات؛

-6- التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة: يعتمد الاقتصاد الجديد على المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي التي لاتتضب.[27]

المطلب الثاني: أهم المؤشرات نجاح التنويع الاقتصادي (1986-2018)

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:[28]

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض أسهام هذه القطاعات مع الزمن.ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقة للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك؛
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط،ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحدد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛
- ✓ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة،لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل على إيرادات النفط،ومن المؤشرات المفيدة الأخرى،وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن إذ أم ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- ✓ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات،والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية،وبصورة عامة يدل على الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي .على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة،إذ يمكن أن تنجم عنة تقلبات أسعار النفط وصادراته؛
- ✓ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي،وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

---

[27] ممدوح عوض الخطيب، نفس المرجع السابق، ص215.

[28] المجلة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مجلس التعاون الخليجي) ،الأمم المتحدة، نيويورك ،2001، ص 12.

- ✓ مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

يعتبر التنويع الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات،وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد أهم الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط التنويع الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره،كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية،الحكم الراشد،البحث العلمي،الصحة والتعليم..... وبالتالي أصبحت عملية تحقيق مستوى نمو لابأس به مرتبط عضويا بتوفير هذا المناخ المؤثر.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي"Economic Growth " يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي،الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن واستنادا لهذا التعريف فإن المعدل النمو لابد من أن يفوق معدل النمو السكاني،وإلا أي زيادة في نمو متوسط نصيب الفرد من النتائج حيث يبقى ثابتا وعليه فإن التنويع الاقتصادي يعبر عن معدل نمو الدخل الكلي مقابل معدل النمو السكاني- هذا من جهة- ومن جهة أخرى فأن التنويع الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي،حيث يشير الدخل النقدي إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة(عادة ماتكون سنة)، أما الدخل الحقيقي فيعني زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي مما يؤدي إلى كون معدل النمو **الحقيقي=معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.**

من خلال التعريف السابق تجدر الإشارة أيضا إلى نقطة جوهرية أخرى والتي تشكل المنعرج الحقيقي لمفهوم هو غاية في الأهمية يتعلق بمدى استمرارية الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن، بمعنى أنه يجب مراعاة أن النمو المحقق يتسم بالديمومة في الأجل الطويل وليس آنيا عابرا يزول بزوال الأسباب المحدثة له،إن النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية،يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني،ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان،أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار

إذا مفهوم التنويه الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة وهو يتجلى في:

- ✓ زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين الفترتين؛
- ✓ ارتفاع معدل الدخل الفردي.

المطلب الثالث: المكانة الاقتصادية للدولة.

يعزي تكوين الحياة الاجتماعية إلى ميل الإنسان للتجمع مع أقرانه في شكل جماعات تربطهم روابط معينة كالقرابة أو الدين أو المال المشترك...وغيرها من العوامل المختلفة.

رأى أفلاطون أن المجتمعات ظهرت نتيجة للجاجة البشرية التي لايمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد مع بعضهم البعض،إذ يوجد إنسان كامل يستطيع أن ينتج احتياجاته الضرورية بمفرده وبالتالي غير قادر على الإكتفاء الذاتي ويحتاج إلى مالية إنتاجية بإنتاج الآخرين حتى يحصل على جميع مقومات حياته،حلل أفلاطون وجهة نظر على أساس قيام المجتمع المتمدين هو الحاجة الاقتصادية،وتبادل الخدمات بين الأفراد والمجتمع ووصيفة الدولة هو إيجاد أوفق الطرق لتسهيل عملية التبادل بين الأفراد وتحقيق إشباع الحاجات المختلفة،أرجع سبب نشأة الدولة إلى الحاجة الفرد لإشباع حاجاته المادية يتعاون مع الجماعة وتقاسم المهام.[29]

لقد قام دور الدولة في العصر الأول من ظهور الإسلام على مبدأ الرعاية وليس الوصاية،وعلى مبدأ التوجيه وليس التحكم والإخبار،ومن الناحية المالية كانت الدولة تلتزم بتحصيل مواردها من المصادر المحددة لها ويمكن القول أن دور الدولة في ذلك الوقت كان يقتصر على:

-1- الإشراف على حسن سير المعاملات في الأسواق ومراقبتها ومحاسبة المخالفين؛

-2- العمل على تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع وهذا الانتفاع بكل الموارد الاقتصادية المتاحة واستغلالها؛

-3- الإشراف على النقود من صكها لغاية المحافظة على قيمتها.[30]

كان هذا العهد الأول للإسلام أما في القرون الموالية وبعد الانتشار الذي عرفه الإسلام عبر بقاع العالم وما صاحبه من ازدهار وظهور علماء ومفكرين أصبح للفكر الإسلامي أهمية كبرى في خلق تصورات اقتصادية مستمدة من الأخلاق الخاصة بالإسلام.

[29] أحمد سبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد7، 2016، ص 2-3.

[30] نفس المرجع السابق، ص 153.

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل ينضح لنا أن التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف لرفع القيمة المضافة،وتحسين مستوى الدخل،عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق جديدة ومتنوعة عوض الاعتماد على منتوج أو سوق واحد، وهو مؤشر جد هامة يدل على وضعية ومكانة أي اقتصاد كما اختلفت الآراء حول التنويع الاقتصادي بين مختلف المفاهيم إضافة إلى أنه يخضع لحملة من المحددات والأهداف والمقاييس التي تعد من أساسيات التنويع الاقتصادي.

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية مرادف للتنمية الاقتصادية،تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة من بين ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج وبالتالي ناجح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى التنويع الذي سوف يحصل في الهيكل الاقتصادي فالعلاقة بين مؤشر النمو والتنويع الاقتصادي هي علاقة طردية،هذا يعني أن الزيادة في درجة التنويع الإقنصادي بصحبها ارتفاع في معدل النمو الناتج المحلي الخامد.

التحدث عن التنويع يصطحبه التحدث عن الصادرات التي احتلت مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، من خلال توفير القدرة الشرائية التي تتيح لدولة ما استيراد سلع أخرى وخلق فرص عمل جديدة،والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا حديثة، ومنه فإن الصادرات تؤدي لتحقيق مكاسب للدولة والمجتمع ككل.

وبعد التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي والتنمية والنمو الاقتصادي سيتم في الفصل الثاني الذي سنحاول من خلاله التعرف على مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر وأبرز السياسات المتبعة للخروج من التبعية للمحروقات وكذلك الآفاق الاقتصادية للدولة الجزائرية.

مقدمة:

لايختلف غالبية المشتغلين بالشأن الاقتصادي المحلي،رسميين وغير رسميين،على تشخيص المشكلات والتحديات التي يعاني منها اقتصادنا الوطني،لابل تشاركنا في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

التحدي الأساسي والاختلاف يمكن في كيفية مواجهة هذه المشكلات وتجاوزها، وفي تطوير السياسات الاقتصادية التي تساهم في إخراجنا من الحالة التي نحن عليها.

تتعدد السياسات التي يطلق عليها "الإصلاحية للخروج من المأزق الاقتصادي وتختلف وفقا للجهات والأطراف التي تقدم هذه السياسات،إلى جانب الإطار الفكري الذي تنظر من خلاله هذه الجهات والأطراف إلى الاقتصاد وأهدافه.وفي الوقت الذي يوجد فيه شبه إجماع على أن التباطئ الاقتصادي الذي نعيشه منذ مايقارب عشر سنوات هو مصدر الأزمات. فإن هذا يفسر جانبا من الحقيقة، حيث تذهب غالبية سياسات "الإصلاح" الاقتصادي الحكومية وبتشجيع من المؤسسات المالية الدولية نحو تسهيل بيئة الأعمال وإزالة العوائق منها لتشجيع القطاع الخاص على التوسع،وجانب من هذه الإجراءات محمودة وستنعكس إيجابا على تحفيز الاقتصاد، إلا أنها لن تكون كافية لتحقيق معدلات نمو ملائمة، ولكن تكون كافية لتخفيض معدلات البطالة المرتفعة جدا وتحسين المعيشية لغالبية المواطنين وتخفيض عجز الموازنة.

فمن هنا سوف نعالج في هذا الفصل الثاني في المبحث الأول بعنوانه الشامل سياسة الإصلاحي الاقتصادي،كما تطرقنا في المطلب الأول على مفهوم وأهداف الإصلاح الاقتصادي، وعالجنا في المطلب الثاني مجالات الإصلاحات الاقتصادية، كما تطرقنا في المطلب الثالث تقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الأول: سياسة الإصلاح الاقتصادي

مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات أثرت تأثرا كبيرا على مسيرته التنموية وخاصة في المرحلة الأخيرة المتسمة بتطبيق الجيل الأول من الإصلاح الاقتصادي منذ منصف الثمانينات،والتقدم في تطبيق الجيل الثاني، وذلك من خلال البرامج والإجراءات والسياسات المتخدة من طرف السلطات ، وهذه الدراسة تهدف إلى معرفة حقيقة الإصلاح الإقتصادي ونتائجه وتحاول إستخلاص الدروس والملاحظات من هذه التجربة.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الإصلاح الاقتصادي

أولا: المفهوم الإصلاح الاقتصادي

تعد مسألة تحديد مفهوم الإصلاح الاقتصادي من أولويات البحث في موضوعه وذلك لتعدد أراء ووجهات نظر الباحثين في هذا المصطلح.كما تنبع أهمية تحديد المفهوم في كونها تمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه،ومن ثم معرفة الأهداف التي يسعى لتحقيقها.

-الإطار المفاهمي للإصلاح الاقتصادي:

يشير مصطلح الإصلاح في صحيح اللغة العربية إلى جعل الشيء أكثر صلاحا،يقابل ذلك بالإنجليزية(the reform) أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، ومن ثم فإن الإصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه،أما من الناحية الإقتصاديةفقد عرفها(Manuel Guitain) كتعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب محلي كلي يتلائم مع العرض الكلي.

وباعتماد إجراءات تعمل على حفز قطاعات السلع والخدمات فضلا عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار،تعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الإدارية وبموجب ذلك يتم استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي،والحد من الضغوط التضخمية وتخفيف آثارها السلبية مما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الإنمائية التي تتطلب إجراءات معينة لضمان النمو القابل للاستمرار وتخفيض البطالة،فضلا عن سياسات الاستقرار والإصلاحات الرامية لتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل.

ويشير مصطلح التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي(economic reform)، والذي تناوله العديد من واضعي السياسات الاقتصادية اللازمة للوصول إلى مستوى مرتفع من الكفاءة والتنافسية من خلال تحقيق علامة متوازنة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته وبما يؤدي إلى تصحيح الإختلالات الأساسية في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام.

كما يرد مصطلح الاقتصادي على أنه تصحيح أسس الاقتصاد الكلي بوصفه شرطا مسبقا لعودة البلدان المثقلة بالديون إلى طريق النمو المضطرد.

وينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي أيضا على إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط من خلال إجراءات الإصلاح المالي والنقدي وتلك المتعلقة بأسعار الصرف والدخل،بالإضافة إلى إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية على المدى الطويل لغرض رفع الكفاءة الإنتاج وزيادته من أجل استعادة الاقتصاد لقدرته على النمو،كما يرد المعنى العام للإصلاح الاقتصادي كتعبير عن إعادة التوازن المستدام بين العرض والطلب داخليا وخارجيا من خلال مجموعة من التدابير المالية والنقدية وأسعار الصرف،إضافة إلى تسهيل اعتماد نظام اقتصادي منفتح يقوم على قاعدة تحرير السوق من أجل تشجيع النمو الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر إن مصطلح التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي يرد في العديد من الأدبيات باعتباره مرادفا للتكييف الاقتصادي (economic adjustment) أو إعادة الهيكلة"(restructuring).

ويشير مصطلح التكييف أو الإصلاح الاقتصادي إلى" إجراء التغيرات اللازمة في النفقات والمدخرات والإنتاج للتوصل إلى وضع مقبول لميزان المدفوعات يمكن فيه تمويل أي عجز في الحساب الجاري من خلال تدفقات رأس المال المعتادة.

ويعرف جويكم ايرنيس(Joachim Ahrens) التكييف أو الإصلاح الاقتصادي بأنه" عملية إصلاح السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق من أجل التغلب على مشاكل موازين المدفوعات،وتحجيم التضخم،وتحقيق الشروط اللازمة لاستمرار الزيادة في دخل الفرد.

وكما يقصد بالإصلاح:

الجهد المبذول في سبيل التغيير أوضاع قائمة نحو الأفضل بتحديد أهداف يراد إدراكها، انطلاقا من أرضية معيارية وخلفية خارجية معينة.

الإصلاح هو كذلك التعديل في الاتجاه المرغوب،وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام بإزاء مايسمى بالصدمات الخارجية.

وعموما يقصد بالإصلاح الاقتصادي على سبيل الذكر مايلي:

أولا: هو إجراء التعديلات اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد،على نحو يعزز من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية بمختلف أشكالها وأنواعها،وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية،التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية،ويعبر عن تلك الأهداف في صورة قيم مستهدفة لمعدلات الأداء الاقتصادي،سواء على المستوى الداخلي(معدلات عجز الميزانية العامة،معدلات التضخم، معدلات نمو العرض النقدي وكذلك معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي)

أو على المستوى الخارجي (معدلات عجز ميزان المدفوعات ، ومستوى المديونية الخارجية،وكذلك مستوى الإحتياطات النقدية الدولية).[31]

فمن خلال ماتقدم، يرى الباحث أنه بالغرم من تعدد المفاهيم المطروحة بشأن مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلا أنها تنصب عموما في قناة فكرية واحدة وهي أن الإصلاح الاقتصادي يعني تصحيح أسس الاقتصاد الكلي وإعادة رسم الأولويات لكي يتم توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشية في بيئة اقتصادية كلية مستقرة يتم فيها السيطرة على ضغوط التضخم من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى سياسة نظام السوق وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

ثانيا: أهداف الإصلاح الاقتصادي

ترتبط أهداف سياسة الإصلاح الاقتصادي، باختلاف الاقتصادية والهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدولة المعنية، ويمكن حصر أهم الأهداف في:

- التوزيع السليم للموارد الاقتصادية باستخدام آليات السوق؛
- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني؛
- تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي؛
- حفز الصادرات وتعزيز قدراتها على المنافسة في الأسواق الخارجية؛

[31]– قدي عبد المجيد: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محلولة تقييمية،مركز الدراسات الاقتصادية المطبقة من أجل التنمية، ،رقم 61،سنة 2000،ص 5.

· تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته النسبية في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة؛

· تفكيك أوصال بعض المؤسسات القطاع العام وخصائصها، نظرا لعجز الدولة عن إدارتها بكفاءة لصالح القاعدة العريضة من المجتمع.

كما يمكن إدراج الأهداف التالية:

· خفض معدلات عجز الموازنة العامة نظرا لتأثيرها السلبي على استمرار تزايد معدلات التضخم وعجز الميزان التجاري من ناحية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية من جهة أخرى؛

· تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة، بما يمكن الدولة من مواجهته.

بصفة عامة: تستهدف برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي للحد من الضغوط التضخمية وإزالتها،وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الإنمائية للاقتصاد الوطني،كما تستهدف توفير الشروط المطلوبة لتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من أجل تحسين مستويات المعيشية وخلق فرص العمل المنتج لاستيعاب الزيادة في إعداد المنضمين إلى سوق العمل من السكان.[32]

المطلب الثاني: مجالات الإصلاحات الاقتصادية.

تعاني الدول النامية من أزمات حادة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية،عجز ميزان المدفوعات،عجز الميزان التجاري،انزلاق العملات الوطنية،التضخم،البطالة،الفجوة الغذائية فمن منطلق هذه المعيقات،يمكننا تناول مجالات الإصلاح الإقتصادي حيث تمثل تغييرات جذرية في كافة المجالات الخاصة الاقتصادية والتجارية.

في مجال القطاع الفلاحي: تطور المنتوج الاقتصادي ووفرة اليد العاملة ،ورؤوس أموال ،وسائل حديثة في الزراعة .....الخ

في مجال الاقتصادي: تطور الميزان التجاري وتضخمه وكذلك تطوير الاقتصادي الوطني، ووفرة الجودة، وتوفير المادة الأولية، وتعزيز التنمية الاقتصادية.....الخ.

[32]- رمضان بطوري:متطلبات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخوصصة وشروط المؤسسات الدولية،الملتقي الدولي حول * أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية*،جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،من 04 إلى 09 ديسمبر،2006، ص: 6-7.

في مجال الصناعي: تطوير المنتوج الصناعي،ومشاركة في التجارة الدولية لتوفير المنتوج ونوعيته،وتطويره بنسبة عالية وفخمة....الخ

في مجال السياسي: توفير الاستقرار الأمني والسياسي، والهدنة ، والمشاركة مع دول أجنبية بإرتياحية لتوفير الناتج الخام .

ويمكن تحليل مجالات الإصلاحات الزراعية:

- حيث تهدف إجراءات السياسية النقدية إلى التحكم في مجال السياسة النقدية؛
- عرض النقود وزيادة سعر الفائدة تدريجيا؛
- تهدف هذه الإجراءات إلى التحكم في الانفاق الماليالحكومي وتوسيع قاعدة الضرائب،وزيادة كفاءة تطبيق السياسات المالية، ويكون ذلك عن طريق التحول إلى القطاع الخاص وإلغاء الدعم في القطاع الزراعي.

يمكن إدخال التغيرات التالية في مجال السياسات الخارجية:

- إلغاء القيود على استيراد وتصدير السلع الزراعية(عدا السلع الإستراتيجية) وبالتالي تحرير التجارة الزراعية.

-إعادة النظر في التعريف الجمركية بما يضمن مراقبة السوق وحماية المنتجات الفلاحية؛

- تعديل سعر الصرف للدينار للوصول إلى قيمته الحقيقة في التعامل بما يضمن تحجيم السوق الموازي وإعطاء ميزات تفضيلية للسلع الزراعية المصدرة.

المطلب الثالث: تقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية.

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال ، حيث انتهجت الدولة سياسة اقتصادية اشتراكية،وقد اختارت تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة،اعتمدت على إصلاحات ذاتية وأخرى مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي،وتكمن أهم هذه المسارات والمراحل فيما يلي:

*** مرحلة الانتظار(1962- 166):**

تميزت هذه المرحلة بالاستثمارات الضعيفة نظرا لضعف الإمكانيات المادية والبشرية، بالإضافة لعدم اكتمال نموذج التنمية واشتغال بالتنظيم الإداري والإنتاجي.

لقد قامت السلطة الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1962،والمناجم سنة 1966،كما أن اللجان التسيرية بدأت تزول، وحلت محلها الشركات الوطنية.

كان الهدف المخطط الثلاثي الأول هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة،حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات.[33]

*** مرحلة التصحيح الهيكلي الأول: (1967-1979):**

وتميزت هذه المرحلة بعدة مخططات تنموية وهي:

- **المخطط الثلاثي(1967-1969):** ارتكز هذا المخطط على الصناعة والأنشطة المتعلقة بالمحروقات.

- **المخطط الرباعي الأول(1970-1973):** من خلاله حددت اتجاهاتالتخطيط الموجه نحو الصناعات الثقيلة، وفي هذه المرحلة أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين أحدهما للاستغلال وآخر للاستثمار ذلك لتحديد التمويل، فنفقات الاستغلال تمول بقروض قصيرة الأجل، ونفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل ومتوسطة.

وأهم ماميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي،والهدف من ذلك هو مراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية، حيث فرضت عليها السلطات المركزية اقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العامة وذلك من أجل منعها من التمويل الذاتي.

بالإضافة إلى هدف آخر هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

-المخطط الرباعي الثاني(1974-1977): وهو تكملة للمخطط السابق،حيث انتهجت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات،ومواد البناء،والميكانيك،والإلكترونيك،وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية،نتيجة ارتفاع المحروقات،تتمتع هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي.

[33]- عبد الله ين دعيدة: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة للبلاد العربية،المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط طبعة فبراير،2005،الجزائر،ص 256.

*** مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني(1979-1987):**

تميزت هذه المرحلة بعدة إجراءات قامت بها السلطات الجزائرية والمتمثلة في:

-القانون 81-84 المتعلق بعملية التنازل عن الممتلكات العمومية؛

- القانون 19-87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي والهدف منه هو إعادة تنظيم أملاك الدولة الزراعية وتشجيع القطاع الذي كان مهشما منذ الاستقلال مقارنة بالقطاعات الأخرى؛

- المرسوم 80-242 الصادر في 04-10-1980 المتعلق بالهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بهدف ضمان التسيير المحكم والفعال لها؛

·استهدفت الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسات العمومية،بغية تغيير قانونها الأساسي،وتنظيمها،وكيفية العمل،وعلاقتها مع الدول ومحيطها،أي كانت غايتها إزالة القيود لإرجاع مهمتها الأساسية؛[34]

إذن إن الهدف الأساسي للإصلاحات هو جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاحه،وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها.

*** مرحلة التصحيح الهيكلي الثالث(1988-1991):**

ولقد اتخذت الجزائر الإجراءات التالية في هذه الفترة:

- صدور القانون 88-01 المتعلق بالاستقلالية المؤسسات العمومية.

- صدور قانون المنافسة والأسعار سنة 1989.

- شطب كمية من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات الدولية سنة 1990.

- إصدار 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي منح للبنك المركزي مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية،وأعطى إمكانية لإنشاء بنوك خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية،وأعفى المؤسسات العامة من كل الديون الأجنبية والمحلية المستقلة.

[34]- كربالي بغداد،نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر *بسكرة* سبتمبر 2005،ص 55.

- إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وعلاقات العمل والترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادية.

- تم إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي،الأولى في 30 ماي 1989، والثانية في 03 جوان 1991 هي:[35]

* حصول الجزائر على الموارد المالية عن طريق الصندوق الدولي(قرض ب300 مليون DTS مع منح قرض 210 مليونDTS في حالة الاتفاق الثاني لجوان 1991).

* تحسين الوضعية المزعجة للجزائر في السوق الدولية لرؤوس الأموال،حيث تدهورت التوازنات المالية الخارجية(1990-1991)،الأمر الذي فرض على السلطات الجزائرية اللجوء إلى الصندوق الدولي والبنك العالمي.

وكانت السلطات الجزائرية تهدف من وراء هاتين الإتفاقيتن إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي،ومن أهم هذه الأهداف:

1-التحرير الجزئي للاقتصاد،وذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون الضبط الأسعار في جويلية 1989،الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقة،مع التخلي التدريجي لدعمها لبعض السلع،والقيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسات.

2-وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعفائها من الضريبة، وهذا بالقيام بتعديل قانون الضرائب المباشرة خلال سنتي1989-1990 .

3- منح رخصة استيراد مباشرة للمتعاملين الخواص،كبداية لتحرير التجارة الخارجية.

ولكن لم يتم التقيد ببرنامج صندوق النقد الدولي لسنة 1991 نظرا لأسباب التالية:

1- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.

2-الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية،ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية.

3- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو مايسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية.

[35]- كربالي بغداد،مرجع سبق ذكره، ص 58.

4- تفادي تعرض الاقتصاد للإختلالات من خلال الصدمات،حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.

*** مرحلة التثبت الهيكلي:(1994-1995)**

وفي هذه المرحلة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمدة سنة على تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي الهادف إلى تحقيق التوازنات الكبرى،ويقتضي أساسا القيام بجملة من الأمور منها:[36]

-تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 50%،وتعديل الدينار حتى يكون قابل لتحويل إلى عملات أخرى،

- إيجاد آليات وميكانيزمات لانتقال إلى اقتصاد السوق(إعادة الهيكلة،استقلالية المؤسسات، والخوصصة.....).

- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام.

- وضع لأول مرة الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93.

وتمثلت أهداف هذا البرنامج في:[37]

1-إنعاش النمو الاقتصادي لمحاربة البطالة وذلك باعتماد معدل نمو مستهدف للناتج المحلي الخام لسنتي 94-95 على التوالي 3%، 6%.

2- الارتكاز في تحقيق النمو على قطاع البناء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- العمل على مقارنة معدل التضخم المحلي مع مستويات التضخم السائد.

4- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.

5- التقليص من الكتلة النقدية، وهذا شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.

6- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات،وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.

7- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

---

[36]- كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره،ص 61-60.

[37]- قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:محاولة تقيمية،مرجع سبق ذكره،ص 63.

وما ميز هذه المرحلة هو نجاح النسبي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على مستوى الكلي كمايلي:[38]

* انخفاض عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4%سنة 1994.

* انخفاض معدل التضخم إلى 18.5% سنة 1996.

* تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994.

تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 05 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة،وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،وعرض 05 فنادق للخوصصة.

ومن بين الإختلالات الناجمة عن هذه المرحلة مايلي:

* استمرار ارتفاع الديون الخارجية واختلال ميزان المدفوعات.

* ضعف دائم في استعمال الطاقات الإيجابية،وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان،الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب.

* تزايد حجم البطالة،وانخفاض عوائد الصادرات والاعتماد على استيراد المواد الغذائية أكثر من 50%.

مرحلة التعديل الهيكلي(1995-1998)عالم الخارجي:

يعد كل الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية أصبح التعديل الهيكلي ضرورة لامفر منها،فهو الذي يسمح بتطوير الاقتصاد كما يسمح بانفتاحه على العالم الخارجي.

وتمثلت أهداف برنامج التصحيح الهيكلي فيما يلي:

1- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام(PIB) خارج المحروقات.

2- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3% .

3- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.

4- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.

5- أن يعادل احتياط الصرف 03 أشهر من الواردات.

[38]- كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره،ص 61.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياستين اقتصاديين والمتمثلة في:[39]

سياسة ظرفية: وتتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وتمثلت فيما يلي:

* الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المر دودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية،وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء،والعمل على توفير التموين الملائم والدائم بعيدا عن خطر النقابات والصدمات الداخلية والخارجية.

* الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تموين تعتمد على الادخار وإلغاء التمويل النقدي التضخمي.

* إيقاف البطالة في المرحلة الأولى،ثم البدء بالتشغيل وامتصاص البطالة في مرحلة لاحقة.

وسيتم معالجة أهم الإجراءات المتبناة،ونتائج وانعكاسات هذا البرنامج من خلال المطلبين اللاحقين.

بعد 1998 طبقت الجزائر إصلاحات أخرى للتخفيف من المشاكل الاقتصادية التي لازالت تعاني منها رغم مجمل الإصلاحات،تمثلت في:

برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004): وهدفه تعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العمومية في البيئة الأساسية،ودعم الأنشطة الإنتاجية،أي تحريك النشاط الاقتصادي بعدما عانى من شبه ركود في مجمل آلياته بالإضافة لتحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي وغيرها.

أما الأهداف الثلاثة الرئيسية له هي:

* مكافحة الفقر.

* خلق فرص الشغل.

* تحقيق التوازن الجهوي.

سياسةالبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

جاء لاستكمال المشاريع المزمع إنجازها في البرنامج الأول.وهدفه تدارك التأخر الاقتصادي والتكنولوجي ومستوى البطالة،لاندماج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي.

[39]- عبد الله دعيدة:،مرجع سبق ذكره،ص:365-366.

وحددت أهدافه الرئيسية في:

* تحسين مستوى شروط معيشة السكان.

* تنمية البنية التحتية الخاصة بالهياكل القاعدية.

* دعم التنمية الاقتصادية.

* عصرنة التنمية الاقتصادية.

* عصرنه الخدمات.

* تنمية التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات

المبحث الثاني: سياسات المتبعة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

تهدف هذه الدراسة إلى نقص مدى نجاح ونجاعة التنويع الاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ سنة 2016،وأهم التحديات التي تواجهه،خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة،وتم الاستعانة بمعامل هيرفندال- هيرشمان في قياس درجة التنويع الاقتصادي انطلاقا من تطور بنية وتركيب متغيرين،هما: الإنتاج الداخلي الخام،والصادرات خلال الفترة(2012-2016).

حيث توصلت الدراسة على أنه لم يحدث تنويع في بنية كل من الإنتاج الداخلي الخام والصادرات خلال الفترة(2012-2016).وفي المقابل،يبقى التنويع الاقتصادي رؤية استشرافية وفرصة للاقتصاد الجزائري للتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات.حيث تمثل الصناعة البترولية عصب النشاط الاقتصادي الجزائري،وذلك سواء من حيث استثماراتها أو أرباحها ومداخليها التي تحدد أساسا حسب وضعية السلعة البترولية في السوق العالمية،حيث أن أي تغير وأي اختلال يحدث على مستوى العرض أو الطلب البترولي،وخاصة تغيرات أسعاره سيؤدي إلى أزمات حادة تنتقل إلى الاقتصاديات التي تقوم أساسا على المداخيل والعائدات البترولية،كما حال الجزائر والأزمات البترولية التي لحقت بها،ومن هذا المنطلق تتناول دراستنا المكانة الدولية للصناعة البترولية من حيث الخصائص والأهمية،وكذا الدور الإستراتيجي لقطاع المحروقات الجزائري في تحديد إيرادات ومدا خيل الدولة ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والأداء العام للإقتصاد الجزائري مع الإشارة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل الإجمالي وعدم الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة.

فمن خلال تمهيدنا في هذا المبحث الثاني عن سياسات التبعية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، حيث تناولنا.في هذا المبحث ثلاث مطالب مقسمة على التوالي:

دعم القطاع الزراعي والفلاحي في الجزائر؛ واقع قطاع الصناعي في الجزائر؛ إستراتيجية قطاع السياحة.

المطلب الأول: دعم القطاع الزراعي والفلاحي في الجزائر.

نظرا للظروف السيئة التي أصبحت تتخبط فيها معظم الدول جراء إهمال النشاط الفلاحي ومع تراكم جملة من المشاكل،كل هذه المعطيات ساهمت في وضع حلا لها بتفكير عقلاني بالرجوع إلى خدمة الأرض والاستفادة من مخزناتها واستغلالها أحسن استغلالا للقضاء على وحدانية المواد للاقتصاد،وهذا من خلال مايسمى بالدعم الفلاحي ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف إلى طرق دعم الفلاحة،ودعم الفلاحة في الجزائر خاصة.

أولا: الدعم الفلاحي في الجزائر.

يعد الدعم الفلاحي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة والغذاء في العالم لما له من تأثيرات على التجارة في السلع الزراعية وبالتالي على القطاع الزراعي ككل،وهو ما سنتطرق له في هذا المطلب من خلال العناصر الآتية.

1- مفهوم الدعم الفلاحي: ويعرف الدعم الفلاحي على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة،أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة،وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال(كالقروض والمساعدات)،أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض،أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية،أو شكل تقديم خدمة أو سلع(دعم عيني)،يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات،فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الفلاحي بأنه"القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين،والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة والتي تزيد دخول المزارعين وتخفيض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيرها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية.[40]

[40]- غردي محمد- قطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية،للتجارة أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم مالية،جامعة ،الجزائر،2012،ص 111.

كما عرفت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة للدعم الزراعي استنادا إلى ثلاث شرط بوجود شروط لايعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها،وتتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة المالية وأن تكون مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة.

2- الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي: تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات،وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق **جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيمايلي:**[41]

أ- تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية: اعتمدت الدول في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق.وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع الإطلاع بهذه المسؤولية،مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة،مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة،وانطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الزراعي وتنمية،فقد انتهجت معظم هذه الدول سياسة زراعية وراشدة في هذا الاتجاه تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الزراعي.

ب-المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها وفقيرها،لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الاتجاه آخذة في الاعتبار مقدار ونوعية المقومات المتاحة،وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية،أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

ت- تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول: نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول،ولتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها،فقد اعتمدت هذه الدول سياسة الاستثمار الفاعل وبإنشاء ودعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الاستغلال الأمثل لها من ماهو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية.

[41]- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

ث- نقل وتوطين التقنيات الحديثة: نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي كميا وكيفيا،من خلال الامكانيات المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني،وكذا الاستخدامالكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية،بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات في ترشيد استخدام الموارد الشحيحة في معظم هذه الدول وخاصة المياه،جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات،باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات والاستعانةبالأساليب التقليدية السائدة.

ج- تحقيق التنمية الاجتماعية: إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباطا مباشرا بالعمل الزراعي،لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التمنية الاجتماعية،بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد وتحسين المستوى المعيشة.

ح- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة: يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسية الدعم الزراعي في الدول النامية،خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد في حجم الإنتاج فيها،وكذا التي تتميز بميزة نسبية لديها،والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية،من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية.

خ- مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية: يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 30% من تكاليف الإنتاج.

ثانيا: طرق دعم الفلاحة

تبذل الجزائر جهودا معتبرة سعيا منها إلى تطوير قطاعها الفلاحي بانتهاج مجموعة من الطرق مباشرة وغير مباشرة.

1- الطرق المباشرة للدعم الفلاحي: يتمثل الدعم الفلاحي المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية بطريقة مباشرة أي دون وجود وسيط،وتختلف أشكال الدعم من دعم مالي،مادي،تكنولوجي،وغيرها من طرق الدعم المباشر.

أ- في مجال استصلاح الأرض ودعم النبات: ويشمل مايلي:

· يشمل استصلاح الأراضي الزراعية،توزيع ملكية الأرض لأنها تساعد الفلاح على أن يبذل شقاء أكثر على أرض ملكه أكثر من أنها ملك للغير، كما يجب أن يتضمن أي إصلاح زراعي سياسة للبنية التحتية من الري إلى الطرق الزراعية إلى الكهرباء إلى آخره، وسياسة لتنظيم استعمال الأرض تحدد فيها المناطق الزراعية والمناطق الريفية، والمناطق السكنية،وخريطة تنظم المحاصيل المزروعة لتفادي فرض محاصيل غير تقليدية أو غير مناسبة في مناطق معينة في العالم.[42]

· توفير أنواع الغراس المثمرة بالأنواع الملائمة وبأسعار تشجيعية للمستفدين من المشاريع الزراعية وتوزيعها على المواطنين ومختلف المؤسسات في البلاد،وزراعتها في البيئات المناسبة وتطوير نوعية وجودة إنتاج أشتال أشجار الفاكهة ومراقبة نوعية المستوردات منها.[43]

· أيضا تطوير عمليات التشجير المفيدة والاقتصادية، كما يجب الاهتمام بمشاركة المواطنين المحليين أكبر، إضافة إلى تنظيم حملات لرش الذبابة السوداء على الحمضيات .

ب- في المجال الحيواني والرعوي: توفير وتكثيف الجهد التقني والصحي لحماية الماشية والثورة الحيوانية ككل،وجعله مجانيا بالنسبة للفئات الضعيفة من الفلاحين، من خلال توفير اللقاحات البيطرية وبعض الأدوية والقيام بحملات الرش والتغطيس، بالإضافة إلى خدمات التلقيح الاصطناعي وبأسعار رمزية،وتوفير الذكور المحسنة من نقابات التحسين الوراثي كمثال،كما يستحسن توفير المرعى الطبيعي من خلال تنظيم إدارة المحميات الرعوية.[44]

ت- في مجال التمويل: توفير القروض الزراعية وتقديم مساعدات من أجل شراء التجهيزات والمساعدة الفنية.

- أحمد زكي، الكفاح من أجل الزراعي والتغيرات الاجتماعية في المناطق الريفية، جريدة المناضل، العدد،05،2016/12/3،المنشور على الموقع:

[42] httpwww:almounadil-a-info/articol94.html

[43] - وزارة الزراعية الجزائرية، إنجازات وزارة الزراعة، 243 صميمه على الموقع:23-02-2019

[44] - جمع عماري،مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية،الملتقى 2 الدول الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 25 أفريل 2016،ص 47.

ث- في مجال استخدام مياه الري: مشاركة القطاع الخاص في إدارة مشاريع الري (توزيع،تشغيل، صيانة،وإدخال الحديثة بالري والزراعة) كما أن التمكن من إحراز تقدم جيد في تحسين مرافق الري يساعد على تغطية العجز في الاستثمارات في التكنولوجيا ورأس المال البشري وبالتالي تحسن في الإنتاجية والدخل.

ج- في مجال الدعم التكنولوجي: تتمثل في:

· تطوير نماذج تكنولوجية لديها فرصة زيادة الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل،دون تأثير ضار لصحة الفلاح والسكان عموما،ولها القدرة على الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية،يجب أن تكون هذه التكنولوجيا للسيطرة الكاملة عليها من قبل مجمل الفلاحين.

· يجب إدخال التحسينات على التربة عن طريق التركيز على الأسمدة العضوية،إذ أن تحقيق إستراتيجيات إنتاج أكثر استدامة يكون باستخدام السماد الأخضر وإداراته لتخفيض الآثار السلبية على البيئة والصحة.

· تشجيع الإستراتيجيات الإبتكارية في تربية النباتات مثل تهجين أصناف عالية الغلة مع الأصناف ذات القدرة على تحميل الضغوط لزيادة الغلاة،لأن الأساليب الحديثة في تربية النباتات تؤدي إلى إنتاج أصناف من المحاصيل لديها قدرة كبيرة على تحمل الجفاف،لذا فإنه يلزم القيام بهذه الأنشطة على نطاق واسع يتيح فرصة واسعة لتحسين الأمن الغذائي على مستوى الوطني.[45]

2- الطرق غير المباشرة للدعم الفلاحي: يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الزراعي،واعتبارها مهمة لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر،في كثير من الحالات قد لايحتاجون المستثمرون في القطاع الزراعي إلى دعم مباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها،ولعل من أهم هذه الخدمات مايلي:

أ- في مجال الإرشاد العلمي: إن فن مساعدة الفلاحين بهدف تعزيز المعلومات العلمية الزراعية لأولئك الذين يفلحون الأرض ويربون الحيوانات،وتعريفهم بالمعلومات الجديدة التي يحتاجون معرفتها من أجل إطعام أنفسهم وإطعام الآخرين،غالبا التنظيمات الحكومية هي التي تقوم بهذا العمل وأحيانا بعض الشركات الخاصة وتقديم خدمات إرشادية متنوعة والإرشاد الزراعي يكون في شكل مناهج مختلفة.

ب- في مجال تسويق المحاصيل الزراعية: التسويق الفلاحي هو ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الفلاحية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن إستهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات

[45] جمع عماري، مرجع سابق ذكره، ص61

المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية،ويستخدم التسويق في دعم القطاع من خلال عدة وسائل من بينها:

· توفير الخدمات التنظيمية وخدمات البنية التحتية،إنشاء مخابر التأكد من النوعية والمحا جز الزراعية والبيطرية،اعتماد مواصفات مقاييس للإنتاج الزراعي،إصدار التشريعات اللازمة بما يتلائم مع التشريعات الدولية والإقليمية، تنظيم العمل والرقابة في كافة الأسواق،توفير خدمات التخزين، التبريد،النقل المبرد التغليف والتعبئة.

· إنشاء صادرات تتناسب وحجم وحدات الإنتاج الزراعي، وقدرات المنتجين المزارعين

· إزالة العقبات أمام الأنظمة التسويقية المحلية، ودعم التسويق الخارجي بفتح الأسواق الخارجية، وتوفير نظم معلومات حديثة للمنتجين والمصدرين، ومنح تصاريح استيراد المنتجات الزراعية حسب التعليمات والأسس بهذا الخصوص.

ت- في مجال التأمين على المحاصيل الزراعية: التأمين يقوم على فكرة الاحتياط والحذر والخوف من المجهول، أي الخطر الذي قد يتعرض له المزارع وهذه الأخطار عديدة ومتنوعة.[46]

· كلما حلت بالفلاحين كارثة طبيعية تقفز إلى الواجهة مسألة التأمين الزراعي،بالتأمين على الممتلكات والتأمين على الحياة وغيرها من أنواع وأشكال التأمين الإلزامي والاختياري والتأمين الزراعي طبق في العديد الدول،حيث يتم التعويض عن الخسائر التي يتكبدها الفلاحون والمزارعون لمساعدتهم على النهوض من جديد ومعاودة العمل والإقلاع بالعملية الإنتاجية.

ثالثا: لجوء الجزائر إلى الدعم الفلاحي:

وهنا سنتعرف على كيفية لجوء الجزائر إلى تطبيق برامج لدعم الفلاحة وتقييم هذه الأخيرة.

1- أسباب لجوء الجزائر إلى تطبيق برنامج الدعم الفلاحي: الجزائر دولة كغيرها تأثرت بما وقع في الحقبة السابقة،وخير دليل وجود الاستعمار الفرنسي في أراضيها مدة 132 سنة لينعم من خيرات أراضيها،فاتبعت عدة طرق لإيجاد الحلول وذلك باهتمامها بفكرة الفلاحة وظهرت بوادره في فترة السبعينات ومشروع القرية.

[46] – محمد قريبش،التأمين الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،مجلة العروبة،العدد2،يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر،حمص،سوريا،العدد،19،2019/05/04، المنشور على الموقع:
http://ouruba. alwehda .gov .sy/archives .archivesasp؟.filename

الاشتراكية الذي طبق للاهتمام بالأرض تحت شعار(الأرض للفلاح وذلك لعدة أسباب نتجت بعد الاستقلال مباشرة 1962) والتي يمكن تلخيصها في عدة نقاط:

- ضعف الصناعة الجزائرية لما خلفه الاستعمار من دمار شامل للمنشآت الصناعية.
- هجرة الأفراد نحو المدن الحضارية هروبا من الفقر والأوبئة الموجودة في الريف.
- قلة الإطارات المتخصصة في النشاط الفلاحي والعتاد الفلاحي والفلاحة كليا في بعض المناطق الأخرى،
- انعدام سبل الحياة العصرية في الريف(غياب الكهرباء والماء والغاز والمنازل.....الخ).
- جهل تام بين أوساط أفراد المجتمع في تسيير النشاط.
- قلة المساحات الزراعية بسبب سياسة الأرض المحروقة التي سلكها المستعمر.
- نقل المديونية التي تسبب فيها الإستعمار بنهب الخزينة.

وهكذا أبت الدولة في تلك الفترة أن تضع حلولا وخططا سياسية لتحريك نشاطها الفلاحي من الركود ،إلا أنها لم تتواصل هذه السياسة الاقتصادية بسبب تغيير السلطة الحاكمة في بداية الثمانينات،وكنتيجة لذلك أصيب اقتصاد الجزائر مثل بعض الدول بالأزمة الاقتصادي 1986 وفي العشرية السابقة دخلت الجزائر في دوامة جديدة تسمى مرحلة الأمن،فهاجر ا الأفراد من جديد نحو المدن الآمنة من القرية الخالية من الأمن وبذلك أهملت الفلاحة وترك الأراضي الزراعية للخراب وتربية المواشي للإهمال وغياب الرقابة عن الغابات التي قطعت أشجارها،وترك المساحات الخضراء للإنحلال والتصحر وسقوط القطاع الفلاحي في قبضة الركود مما سبب كساد في الاقتصاد الوطني.

2- **اعتماد الدعم الفلاحي في الجزائر:** إمكانيات الجزائر كبيرة لتطوير الفلاحة شريطة استغلال هذهالإمكانيات بطريقة جيدة وعقلانية،أنظار المتبعين والمحللين منصبة على قطاع البنية التحتية للبرنامج الخماسي للإستثمار العمومي،ويحتل القطاع الفلاحي مكانة في هذا المجهود المالي للدولة.

3- **تقييم الدعم الفلاحي:** يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[47]

[47] - عباس يوما مي،الدعم الفلاحي في الجزائر والنجاح الذي إحتوبالفشل،محلة الأصوات الشمال،2016/06/01،على الموقع: **17 25htt ://www.aswat-elchamal.coml.comlarl**

· في إطار تقييم القطاع،أكد رئيس الجمهورية على الجهود التي تبذل في مجال عصرنة وتطوير الفروع الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع وتمويل وتحديث التأمينات الفلاحية فضلا عن الإجراءات الرامية إلى تعزيز الطاقات البشرية والمساعدة التقنية.

· عملية تجسيد أمر العقار،لاسيما عبر القانون المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية وأملاك الوصية الوطنية،وكلف رئيس الجمهورية الحكومة بتسريع استكمال النصوص التطبيقية لحماية المستثمر الفلاحي وتوفير شروط المحافظة والتثمين الاقتصادي لهذه الأملاك العقارية.

· من جانب آخر أعطى رئيس الدولة تعليماته للحكومة من أجل السهر على التطبيق المتواصل لبرنامج دعم الفلاحة في حدود 200 مليار دج سنويا.

هذه جملة من المراحل التي كان من المفروض أن تتبع وتسطر حتى يسير مشروع الدعم الفلاحي إلى الأمام ويحقق نتائج كبيرة تفوق التوقعات ،ماتم صرفه من مبالغ طائلةولازالت مشكلة كبيرة يعاني منها الفلاحون وهي مشكلة حماية الفلاح من تقلبات السوق وضمان بيع منتوجه.، فالفلاح الذي لم تحمي الدولة أو الهيئة الفلاحية الوصية منتوجه صار عرضة للكثير من الخسارة والابتزاز،والأكثر من ذلك أن الإنتاج لايسير وفق إستراتيجية إنتاجية معينة، خاصة إذا علمنا أن الفلاح مثلا للبطاطا لايعاود زراعتها العام المقبل تخوفا من لقيان إنتاجه نفس مصير العام الماضي،والجدول الموالي يوضح الدعم الفلاحي في الجزائر.

جدول رقم(1): برنامج الدعم الفلاحي في الجزائر لسنة -2016- الوحدة: مليار دينار جزائري.

الشعبة	الغلاف المالي المخصص
الحليب	1.28
اقتناء الأبقار	1.048
البذور	0.237
اللحوم البيضاء	0.135
اللحوم الحمراء	0.373
زراعة الزيتون	0.23
اقتصاد الماء	0.389

المكنة الفلاحية	1.257
التبريد	1.527
غيرها	1.015

المصدر: اللجنة الولائية الفلاحية

يبين لنا الجدول الدعم لفلاحي لسنة 2016- حيث تمثلت في نسبة الحليب 1.28 المال المتخصص، واقتناء الأبقار ب نسبة 1.048، وشراء البذور بنسبة 0.237. واللحوم البيضاء 0.135.، اللحوم الحمراء.0.373 وزراعة الزيتون ب 0.23 وتخصص اقتصاد الماء ب 0.389، والتوفير المكنة الفلاحية ب 1.257، والتبريد في تخصص مالي بنسبة 1.527، وغيرها من الأدوات الفلاحية المساعدة في تطوير والإنتاج القطاع الفلاحي حيث قدرت بنسبة 1.015 مالية مخصصة لها للدعم الفلاحي.

المطلب الثاني: واقع قطاع الصناعي في الجزائر

يحاول كل بلد نام بناء إستراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية تتلائم وظروفه الخاصة،وتستجيب لاحتياجاته وإمكانياته وقدراته المادية والبشرية،والجزائر على الدول النامية اعتبرت من التصنيع محركا أساسيا لعملية التنمية،حيث يضم نسيجها الصناعي مؤسسات قائمة على تدخل الدولة وتعرف بالقطاع العام،كما يضم مؤسسات مملوكة من طرف أشخاص وهوما يهم موضوع دراستنا،حيث سنتناول في المطلب حول واقع الصناعة في الجزائر،قبل الاستقلال وبعد الاستقلال.

1- القطاع الصناعي الخاص في الجزائر قبل الاستقلال.

وجد القطاع الخاص في الجزائر منذ زمن بعيد،لكن تعاقب الأجانب على الحكم في هذه المنطقة بدء بالفينيقيين وانتهاء بالفرنسيين،لم يترك المجال لتطور ملكية وطنية خاصة بالشكل الذي عرفته أوروبا،ولذا عندما نتكلم عن القطاع الصناعي الخاص،فإننا نشير إلى المرحلة التي تلت استقلال من الاحتلال الفرنسي سنة 1962،هذا لاينفي أبدا وجود قطاع صناعي في هذه الفترة،بل إن القارئ لكنب العلماء ابن عبد الحكيم(توفي سنة 1981) يلاحظ جليا وجود صناعات خاصة كصناعة الجلود،الحرير،الصوف،القطن،خياطة الملابس،عصر الزيتون،كذلك إلى استغلال مناجم الحديد،الفضة الموجودة في منطقة بونة(عنابة).أما أثناء مرحلة الاستعمار الفرنسي فتحول القطاع الخاص إلى أيادي الملاك الفرنسيين وقليلا جدا من الملاك الجزائريين.

لقد كانت غالبية المنشأت الرأسمالية في حوزة الأجانب والمعمرين الاستعماريين فمن بين 1856 منشأة صناعية كانت 60 منشأة فقط يمتلكها الجزائريون وكان 93% من مجموع العمال يعملون في منشآت الرأسمالية الأجانب والمعمرين.

لتوفير الدعم للبرجوازية وجعلت 22 من الملاك يستخدمون 63 من الدخل الزراعي عام 1960.هذا يدل على التركيز الكبير الرأسمال الزراعي لدى طبقة محدودة .[48]

ساهمت ثلاثة عوامل على تطور الرأسمال الصناعي في المدن خصوصا هي:

•الضغط الكبير الذي مارسه الاستعمار على الريف بسبب الحرب حول الكثير من التجار الجزائريين والصناعيين نشاطهم نحو المدن

• انفتاح التجارة الخارجية على السوق الداخلية ساعة إنشاء الرأسمال الصناعي الذي كان يتمثل في 100 مؤسسة صناعية جزائرية يتراوح عدد عمالها مابين 20-50.عامل في النسيج والصناعة الغذائية أما المؤسسات مافوق 100 عاملا فلا تتعدى العشرة خلال 1959.

2- القطاع الصناعي الخاص في الجزائر بعد الاستقلال:

2-1- القطاع الصناعي الخاص في الجزائر قبل الثمانينات:

بعد الاستقلال مباشرة غادر الفرنسيون الجزائر بيعت بعض المؤسسات الصناعية لبعض الجزائريين بأسعار تكاد رمزية،كما استولى الفلاحون على المزارع وكونوا فيما بعد جمعيات اتسمت بالتسيير الذاتي هذا من جانب،ومن جانب آخر الصراع بين أجنحة السلطة حاد بلغ إلى درجة الاقتتال،الأمر الذي أدى إلى شبه فوضى كاملة في جميع المجالات،مما سهل على البعض الاستيلاء على السكنات والورشات،والمحلات...الخ.

هذه الوضعية كانت تعمل على عكس ماجاء في برنامج طرابلس التوجيهي 1962 لذلك سارعت السلطات إلى إصدار 26 جويلية 1963 قانون الاستثمار،ووضعت فيه شروطا لإنشاء المؤسسات الخاصة،من بينها السماح للأجانب فقط بإنشاء هذه المؤسسات كما وفرت لهم ضمانات وامتيازات كبيرة،إلا أن وضعية الجزائر آنذاك والتسيير البيروقراطي وقلة التجربة وحالة الفوضى والممارسات غير الرسمية أدى إلى تخوف المستثمرين الأجانب في الجزائر،وقد أصبحت هذه الفئة تمثل جناحا قويا في السلطة وتجلى ذلك في قانون

[48]- محمود عبد النصير،العرب والتجربة الأسيوية:الدروس المستفادة،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000، ص155-156.

الاستثمار الصادر في 15 سبتمبر 1966.الذي نص على توسيع الاستثمار في الرأسمال الوطني الخاص دون أن يحدد بالتدقيق مجالات الاستثمار.[49]

وبفضل التمويل الخارجي أنشأت الدولة مشاريعا إنتاجية في قطاعات النسيج،الجلود،والمواد الغذائية في إطار مخطط استعجالي للتنمية الصناعية 1962 إلا أن الركود الاقتصادي العام لميسمح بنموها،وعموما يمكن القول بأن هذه الفترة تميزت بوجود أربعة قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية:[50]

أ)- قطاع التسيير الذاتي: المتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،التي كانت ملكا للمعمرين.

ب)- قطاع خاص أجنبي: متمثل في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول والغاز.

ج)- قطاع خاص وطني: ناشئ للمقاولين الجزائريين الخواص،لايحظى بدعم السلطات العمومية فصدور قانون الاستثمارات 1963 مثلا كان يتعلق فقط بالاستثمارات الأجنبية وهذا مايعني المنع ضمنيا الاستثمار الخاص الوطني.

د)- قطاع عمومي نامي: ابتداء من سنة 1966 ورث ملكياته عن المستعمر أو كون من طرف الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن فترة الممتدة من 1966 إلى غاية 1971 عرفت كمية عددية كبيرة في المؤسسات الصناعية الخاصة،فمن بين 1400 مؤسسة 18% فقط أنشئت في الفترة الممتدة مابين سنتي 1966-1971 والبقية يعود تاريخها للفترة الاستعمارية،وبالرغم من تخوف القطاع الصناعي الخاص من القرارات والمواقف السياسية(الثورة الزراعية،التسيير الاشتراكي للمؤسسات) التي اتخذت بداية السبعينات،إلا أنه بقي مسيطرا من حيث المؤسسات الصناعية،فقد وصل القطاع الصناعي الخاص إلى 3035 وحدة،وفي سنة 1977 وصل إلى 6070وحدة،وارتفع سنة 1980 إلى 9387 وحدة . ومن خلال ماتم التطرق إليه نستخلص أن القطاع الصناعي الخاص نشأ في أحضان الإيديولوجية الاشتراكية،واستطاع أن يتطور رغم العراقيل في ظل سيطرة المؤسسات الوطنية والقطاع العام.

*** أداء القطاع الصناعي الخاص في الفترة (1965-1979):**

لقد عرفت الجزائر في الفترة(1967-1970) حركة واسعة في إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة،فبعد ماكان عددها بداية الاستقلال 50 مؤسسة وصل هذا العدد إلى 200 مؤسسة بداية

[49]- محمد فريد الصحن،التسويق(المفاهيم والإستراتيجيات)،الدار الجامعية،مصر،1988،ص: 250.

[50]- محمود عبد النصير، مرجع سابق، ص 156.

التسعينات تشغل خاصة في فروع النسيج،الأغذية،الأثاث...دون الإشارة إلى ما إذا كانت هذه المؤسسات قد أنشئت وفقا للقوانين،والاعتماد الرسمي من طرف اللجان المكلفة بذلك،ويظهر من خلال الإحصائيات الرسمية أن هذه المؤسسات لم تنشأ كلها وفقا للقوانين.

وفي دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل والتخطيط حول القطاع الصناعي الخاص في الجزائر توصل من خلالها إلى الملاحظات التالية:

•أن 45% من المؤسسات الخاصة التي يعمل بها أكثر من 10 أجراء أنشئت بين سنتي 1976و1969 فقط لكن لايعود للصناعة الخاصة إلا أقل من 03% من القيمة الاستثمارية من مجموع الاستثمارات الصناعية الشاملة.

• القطاع الصناعي الخاص كان لغاية 1977 يتوفر على إمكانيات كبيرة للشراء لدى الموردين الذين يختارهم في الخارج،يمكن للقطاع الصناعي الخاص بمقتضى رخصة أو مجرد تأشيرة القيام بعملية الاستيراد غير أن هذه الإمكانيات الكبيرة المتروكة للقطاع الخاص قد توقفت بداية من 1978 بالمصادقة على القانون رقم 02/78 بتاريخ 1978/02/11.

تميزت الفترة مابين (1984-1987) بسيطرة المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا حيث بلغت نسبتها 94% لسنة 1984، و94.04% لسنة 1985، و95.18% سنة 1986، ثم 94.50% سنة 1987 أما المؤسسات الصناعية الخاصة التي تشغل أكثر من 20 عاملا فلم تتجاوز نسبتها 6% خلال السنوات السالفة الذكر،وهذا ما يفسر أن الصناعيين الخواص كانوا متحفظين ومتخوفين رغم ماقدم لهم من امتيازات،أما النشاط عن الاقتصاد المسيطر فنجد الفروع التقليدية التي كان لها الزيادة في الإنتاج والمساهمة في النشاط الاقتصادي الوطني،حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات الغذائية 34% يليه قطاع صناعة النسيج نسبة 20% ثم قطاع صناعة الخشب والورق بنسبة 14.30% تليها الصناعات المعدنية والحديدية والميكانيكية والإلكترونية،وتجدر الإشارة إلا أن هذه الفروع الخمسة تستحوذ لوحدها على أكثر من 50% من مؤسسات القطاع الدولة كما أنه استفاد من التشريعات التي فتحت له مجالات واسعة ولم يكن بالصناعي الخاصة في تلك الفترة حيث بلغت مساهمتها 56.3%.

في الأخير إن القطاع الصناعي كان مهشما قبل الاستقلال بحكم سيطرة المستعمرين على المؤسسات الصناعية،أما بعد الاستقلال نجده محاصرا بإيديولوجية الدولة كما أنه استفاد من التشريعات التي فتحت له مجالات واسعة ولم يكن بوسعه العمل فيها سابقا خاصة في المرحلة الثمانينات التي كانت زاخرة بالقوانين

والتشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري،حيث استطاع رغم كل العراقيل أن يلعب دورا رياديا في التنمية في كل المراحل،خاصة العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي.[51]

المطلب الثالث: إستراتيجية قطاع السياحة

إن السياحة تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم،فهي قادرة على جلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها،ولهذا فكثير من الدول جعلت من هذا القطاع حجر أساس اقتصادها الوطني،وأصبح نتاجها الداخلي الخام يرتكز بشكل كبير على النشاط السياحي عبر مدا خيل شيكاتها السياحية،وحسب المنظمة العالمية للسياحة فقد قدرت العائدات السياحية العالمية ب:476 مليار دولار سنة 2000 ويتوقع لها المزيد من النمو والازدهار بحلول عام 2010.

وعليه أصبحت السياحة تكتسي أهمية في المجالات المختلفة فجاء هذا المطلب لإلقاء نظرة عامة حول السياحة في الجزائر للتوضيح أكثر.

الجزائر التي تصبو للارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة وبناء قطاع سياحي جذاب للسياح،سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة،من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية،التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والنوعية جاءت ضمن تصور تطوير السياحة المستدامة للعشرية 2004-2008 منها: رفع الإيواء،زيادة حجم الاستثمارات السياحية،زيادة التدفقات والإيرادات السياحية بالعملة الصعبة،تلبية حاجات المواطنين وتحسين نوعية الخدمات،هذه الأهداف تحتاج بطبيعة الحال إلى جملة من الوسائل والمتطلبات منها: تدابير تخص دعم الاستثمار السياحي،دعم التكوين،دعم التوعية دعم ترويج المنتوج السياحي،مع ضرورة وجود مخطط توجيهي للتهيئة السياحية يتماشى والأهداف المرجو تحقيقها،وفي هذا المجال،بادرت الجزائر إلى إنجاز برنامج هذا المخطط بداية من سنة 2008،سعيا منها لتحقيق أهداف المخطط،على ضوء ما تقدم تطرح الإشكالية التالية: ماهي الأبعاد الإستراتيجية لمخطط التهيئةالسياحية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر،وماهي آليات تحقيق ذلك؟ ولمعاجلة وتحليل هذه الإشكالية تم تقسيم إلى مايلي:

[51]– فرح رشيد،بودلة يوسف،دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي،أحداث إقتصادية وإدارية،العدد12،2012،بسكر،ص :111.

أولا: واقع قطاع السياحة في الجزائر خلال فترة(1999-2007)

1- وضعية المشاريع السياحية قبل صدور القانون التوجيهي: من خلال هذا العنصر نقف على حجم الاستثمارات قيد الإنجاز إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2007.

1- مشاريع قيد الإنجاز: في الثلاثي الأول لسنة 2007 قدر عدد المشاريع السياحية قيد الإنجاز، 329 مشروعا سياحيا، وقدرت التكلفة الإجمالية لتحقيق هذه الاستثمارات،ب60.46 مليار دينار جزائري بمعدل إنجاز متوسط 62.10 بالمائة، سوف تسمح لهذه المشاريع بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية بطاقات إيواء جديدة تقدر ب33152 سريرا وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها ب10544 منصب شغل مقابل كل سرير منجز، ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا بقدر ب: 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير.

تتوزع المشاريع قيد الإنجاز على مساحة إجمالية تقدر ب،192 هكتار منها 103.5 هكتار تقع خارج منطقة التوسع السياحي وبمقدار 267 مشروعا أما 62 مشروعا فهي تقع داخل منطقة التوسع السياحي من جهة،كما لوحظ أن نسبة 61.70 من المشاريع تعتبر مشاريع حضرية22.8 بالمائة شاطئية 7.9 بالمائة مشاريع معدنية 3.34 المائة حرارية 2.43 ب% مشاريع مناخية،وقد تركزت معظم المشاريع نسبة 53.2 بالمائة في الولايات السياحية،فولاية وهران مثلا سجلت 50 مشروعات والجدول الموالي يوضح لنا المشاريع قيد الإنجاز حسب نوع المنتوج السياحي بداية 2007،والجدول رقم(01) يجمل هذه المشاريع:

جدول رقم (2): توزيع المشاريع قيد الإنجاز حسب نوع المتوج السياحي بداية 2007.

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب الشغل المقدرة	التكاليف المقدرة(مليون دج)
شاطئ	75	10416	3508	10.926.08
حضري	203	15875	5463	22076.04
مناخي	8	405	173	269.35
معدني	26	3244	1047	1993.59
صحراوي	11	750	231	1091.04
غير محدد	6	2462	122	24099.59
الإجمالي	329	33152	10544	60.455.69

المصدر:اللجنة الولائية السياحية

من الجدول رقم واحد نلاحظ أن توزيع المشاريع قيد الإنجاز توزعت بنسبة متفاوتة بين أنواع المنتجات السياحية المختلفة،حيث كان النصيب الكبير للمنتج الحضري ب 62 بالمائة يليه المنتج الشاطئ،23 بالمائة وكانت نسبة المشاريع السياحية في باقي المنتجات أقل من 10بالمائة،وهذا وتساهم هذه المشاريع السياحية بعد دخولها الاستغلال في توظيف مايقارب 10544،أما التكلفة المقدرة لإنجازها في حدود 60455.59 مليون دج،أما إجمالي طاقات الإيواء المنتظر إضافتها هي 33152 سريرا.

2- المشاريع المتوقفة: تم حصر 276 مشروعا سياحيا متوقفا وبمعدل إنجاز محصور بين 80.7 بالمائة،أي بمتوسط 36 بالمائة عبر التراب الوطني،ونجد أن التكلفة المتوقعة للمشاريع المتوقعة قدرت ب26 مليار دج،هذه المشاريع كان من المقرر أن تضيف طاقات إيواء جديدة،ب 24524 سريرا وتوفر 7498 منصب شغل مباشر،وتتوزع المشاريع المتوقعة على مساحة إجمالية ب168.6 هكتار ويعود أصل هذه الأراضي إلى 40.94 بالمائة أملاك الدولة و41.31 بالمائة تابعة للقطاع الخاص و17.75 بالمائة مشروعا يعود للبلديات.[52]

المبحث الثالث: الأفاق الاقتصادية في الجزائر

أكد صندوق النقد الدولي أن الجزائر بإمكانها مواجهة الأزمة النفطية الناجمة عن انهيار أسعار البترول والتي كان لها أثر كبير على النمو الاقتصادي. وتجمع الكثير من المؤسسات على أن مكامن قوة الاقتصاد الجزائري تتمثل في اعتماده على مكونات داخلية في نموه. فمن جهة تحرص الحكومة على مواصلة الإنفاق بسخاء على المواطنين والمشاريع مع حماية الفئات الضعيفة الدخل وتعزيز فعالية الاستثمارات العامة ودعم السياسات المالية، وهي عوامل تسهم جميعها في تعزيز مستوى دخل الفرد الجزائري ويخلق طلباً داخلياً قوياً يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. بينما يعتبر اعتماد الجزائر على الديون محدوداً جداً ولا تتجاوز الديون الحكومية نسبة 9 في المئة من الناتج المحلي عام 2015.

كما قامت الجزائر بتشريع قوانين جديدة لجذب الاستثمارات الخليجية والعربية والعالمية وجلب العملة الصعبة، حيث سمحت للأجانب بالتملك لغاية 49 في المئة في المشاريع الصناعية المختلفة مستهدفة استقطاب استثمارات صناعية ضخمة، على سبيل المثال مشروع صناعي قطري جزائري بقيمة ملياري يورو هو حالياً قيد الإنشاء.

[52]- عمر جوابرة الملكاوي،مبادئ التسويق السياحي والفندقي،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،الأردن،2008،ص:83.

حيث قسمنا المبحث الثالث إلى ثلاث مطالب مقسمة على النحو التالي:

المطلب الأول: دور الاستثماري في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: معدل التضخم ومعدل النمو الناتج الداخلي

المطلب الثالث: سعر الصرف ومعدل التراكم الخام للأصول الثابتة

*** المطلب الأول: دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية:**

سعت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات،وهذا من خلال تهيئة المناخ المناسب،بسن القوانين والتشريعات التي تتضمن الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين بإضافة إلى البرامج الإصلاحية المتواصلة وعقد الاتفاقيات لترقية وضمان الاستثمار،لذلك سنتطرق إلى أهم البرامج الإصلاحية في هذه الفترة وإلى المناخ الاستثماري والإطار القانوني وماجاء فيه من تعديلات إلى العلاقات الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي في مجال ترقية الاستثمار.

أولا: تحليل واقع الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من التوافر والمزايا المستمر.

1-1 الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر:

1- قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

أبرز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة،فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ماهو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة،فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار،[53]كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية.[54]

[53]- قانون رقم 69-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 1993/63.

[54]- عبد الرحيم شيبي،محمد شكوري،معدل الاستثمار الخاص في الجزائر،المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية،تقييم واستشراف،23-24-25 مارس 2009،بيروت،ص 4.

2- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966:

"لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهوا لقانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن القانون الاستثمارات للقطاع الوطني،والذي أعطى الأولوية للإستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة في تدفق العملة الصعبة،نقل التكنولوجيا وخلق مناصب شغل.[55]

3- قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963،وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية،خاصة في مجال التجارة والخدمات،اتضح بأن القطاع خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري،إذا ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له،بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعداتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يحتاجها .

4- قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

لقد أتم وعدل قانون 13-82 بقانون 13-86 لعدم قدرته على جلب المؤسسات الأجنبية للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات.

لذلك تضمن القانون السابق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة محفزة مقارنة بالقانون السابق،فالشركاء الأجانب ،وفق القانون الجديد،والذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس برتوكول اتفاق،مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف ومدة الدوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف.

5- قانون النقد والقرض 1990:

يعتبر القانون 90-10 للنقد والقرض والصادر في 4 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي،وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار،فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر،كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشركة المحلية والأجنبية 51%و49% وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركية البنوك،وذلك بفصله بين عملتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة

[55]- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار،الجريدة الرسمية رقم 180.

إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة،وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحد مهمتها، بموجب القانون،في تمويل كل مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.[56]

7- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2010:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،لقد حدد القانون الجديد لنظام العام الذي أصبح يطبق علىالاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات،وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب.[57]

ولذلك يكون هذا القانون قد فتح مجالا واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها.

8- برنامج الإنعاش الاقتصادي(بداية من 2000إلى 2004):

عرف هذا البرنامج من خلال البرامج لرئيس الجمهورية،ثم إتضح أكثر في برنامج رئيس الحكومة،وقد بدأت الحكومة في 2001 في تطبيق هذا البرنامج مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي،وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البيئة الأساسية،ودعم الأفاق الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وقد رصدت له أموال كبيرة ب7.5 مليار دولار موزعة على القطاعات الاقتصادية.

9- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار النفوذ الوطني الذي عكفت الجزائر على إتهاجه،حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة وتحولها التنموي لتكون مستعدة لانفتاح على الاقتصاد العالمي.

[56]- الطاهر لطرش،تقنيات البنوك الطبعة الثانية ،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2003،ص 196.

[57]- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدةالرسمية،العدد 2001/47.

الشكل رقم (2): منحنى بياني تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)

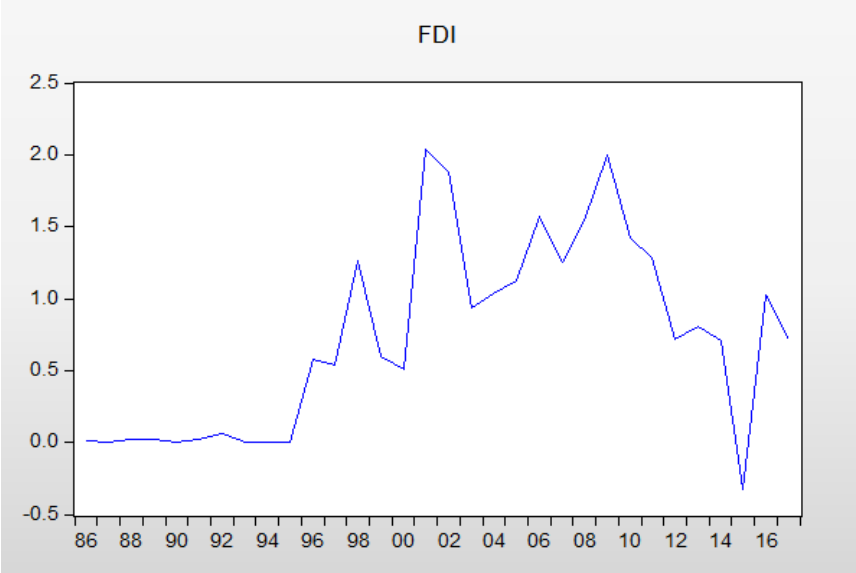

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

المطلب الثاني:معدل التضخم ومعدل النمو الناتج الخام

أولا: معدل التضخم

يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقة لوحدة النقد،هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شرائها بهذه الوحدة من النقد،ويعرف أيضا أنه كل زيادة في كمية النقود المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار.[58]

[58]- خليفي فايزة وشنافي خديجة،دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال فترة 990-2014- شهادة ماستر،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة،2015،ص 36.

الشكل رقم (3): منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2018).

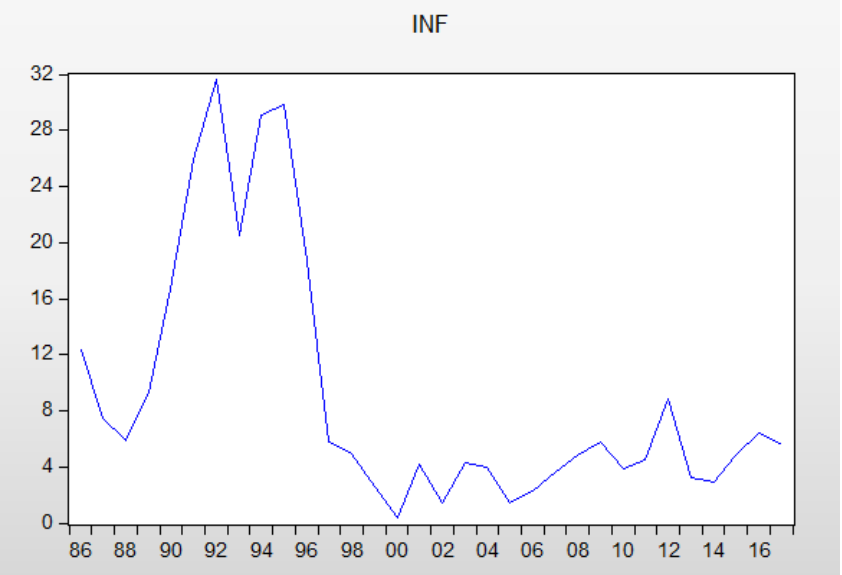

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من أجل تطور معدل التضخم في الجزائر الفترة**(1986-2018)** ومن من خلال الشكل أعلاه يمكن تقسيم الفترة إلى مرحلتين:

• **تطور معدل التضخم خلال الفترة(1986-2018):** سجل معدل التضخم في سنة 1986 إر تفاع ملحوظ قدر ب 12.37% مقارنة بنسبة 1985 أي كان في حدود 10.50% ،ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة البترولية التي أدت إلى انهيار في أسعار البترول،لينخفض في الستين المواليتين إلى ما دون 8%، غير أنه خلال الفترة 1990-1995 شهد ارتفاع غير مسبق وصل إلى 16.65% في سنة 1990.

• **تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001-2017:** شهدت سنة 2001 ارتفاع في معدل التضخم ليصل إلى 4.22% مقارنة بسنة 2000بمعدل 0.33% ، ثم استمر في الانخفاض في سنتي 2002و2005 ليصل إلى 1.41 % ليبدأ في الارتفاع خلال السنوات 2006-2007-2008-2009 ليصل إلى 2.31%،3.67%،4.85%،5.73% على التوالي ويعود ذلك إلى ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي.

ثانيا:معدل النمو الناتج الداخلي الخام: GDPS

الشكل رقم (4) : منحنى بياني يوضح تطور معدل النمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2018-1986)

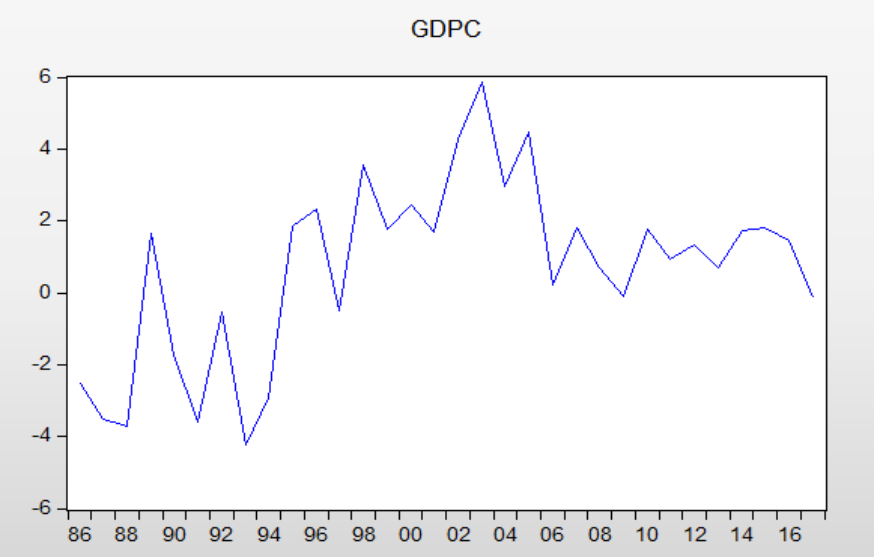

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يوضح الشكل أعلاه التسلسل التاريخي لتطور معدل النمو الاقتصادي، حيث يلاحظ أن الفترة 1986-1988 تعتبر أصعب فترة حيث وصلت الجزائر إلى معدلات نمو سلبية تدهور الاقتصاد الجزائري،ويعود ذلك لانهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من 1980.ونتيجة ذلك عرف الاقتصاد الجزائري عجز مستمر في ميزان المدفوعات،وانخفاض في مستوى النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز في المتوسط 1% خلال الفترة 1986-1995، وقد تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض في مستوى الاستهلاك الحقيقي بنسبة 5.8%و 7.4% خلال 1986 و1987 على التوالي،وانخفاض في الناتج الحقيقي بنسبة 1.1%، 2.1%، 2.9% خلال 1986،1987 و1988 وارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة.

وتيرة النمو الاقتصادي سلبية في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 وهذا نظرا للحالة التي عايشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع انخفاض أسعار النفط ونقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة الأمنية للبلاد،وارتفاع المديونية الخارجية.[59]

[59] بوهلة خديجة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المالية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018 ،ص 61 .

المطلب الثالث: سعر الصرف ومعدل التراكم الخام للأصول الثابتة[60]

أولا: سعر الصرف

الشكل رقم (5): منحني بياني يوضح تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر خلال الفترة (2018-1986)

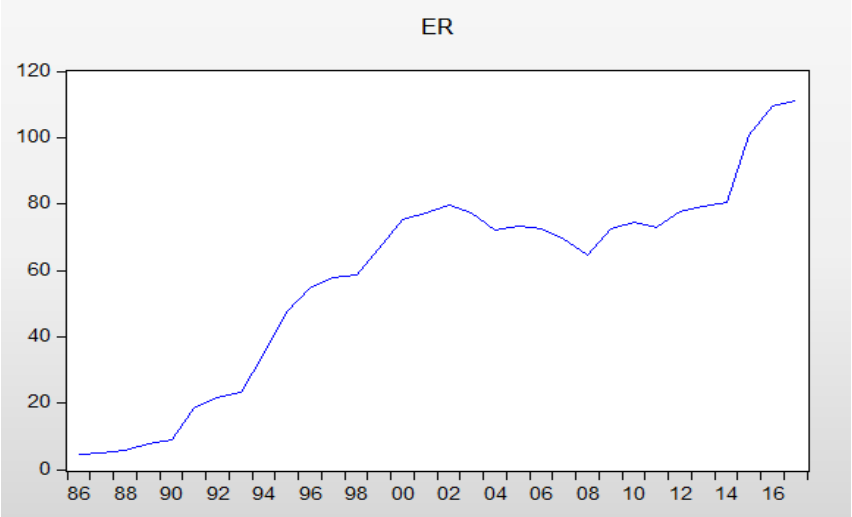

المصدر:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامجEviews10

من أجل تحليل تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في الجزائر خلال الفترة(1986 - 2018)

قسمنا هذه الفترة إلى عدة مراحل نذكرها في مايلي:

المرحلة الأولى(1986 – 1987): أهم ما جاء في هذه المرحلة أنه ادخل تعديل طفيف على حسابمعدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل فيسلة الدينار تحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف في سنة الأساس، ويعتبر هذا التعديل تمهيدالسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس1987.

المرحلة الثانية (1988 – 1994): نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصادالوطني أزمة حادة مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية تهدف إلى إعادة الاستقرار النقديولقد تم تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق التالية:

[60] فاطمة الزهراء زرواط، بورواحة عبد الحميد، اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980إلى- 2014 المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر،2005 ص 9 - 10

_**الانزلاق التدريجي:** قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق خلال فترة طويلةنوعا ما امتدت من 1987 إلى غاية 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.7 دج مقابل الدولارإلى 17.7 دينار مقابل الدولار في نهاية مارس 1991 .

_**التخفيض الصريح:** طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر1991 قررا بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحدوقد تميز سعر الصرف بالاستقرار لغاية سنة 1994 ، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقدالدولي أجرى تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10 % وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذهمجلس النقد والقرض بتاريخ 10 / 04 / 1994 بتخفيض صرف الدينار بنسبة 40.17 % وعلى ضوء هذاالقرار أصبح سعر صرف الدينار 35.05 دج/دولار.

المرحلة الأخيرة (بعد 1994): بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعيرفي 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوكعن طريق النظام 95 - 08 المؤرخ في ديسمبر 1995 إذ يتحدد سعر الصرف في هذه السوق عن طريقعاملي العرض والطلب.

وبين عام 1995 - 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % تبعه انخفاضبحوالي 13 % بين 1998 - 2001 ، في 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين2 - 5% وهذا لإجراء يهدف للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساعالفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملاتالأجنبية ، في 2003 ارتفعت قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وارتفع سعر الصرفالحقيقي الفعلي ب 7.5 % ، وصل سعر الصرف الدينار الجزائري في 2006 حوالي 72.64 وبعد ذلكانخفض ليبلغ 64.85 لسنة 2008 ثم ارتفع ليصل إلى 110.97 لسنة 2018 وذلك بسبب انخفاضسعر البترول وتدهور الدينار.

ثانيا:معدل التراكم الخام للأصول الثابتة

الشكل رقم (6): منحنى بياني يوضح تطور معدل التراكم الخام للأصول الثابتة في الجزائر خلال الفترة(1986-2018)

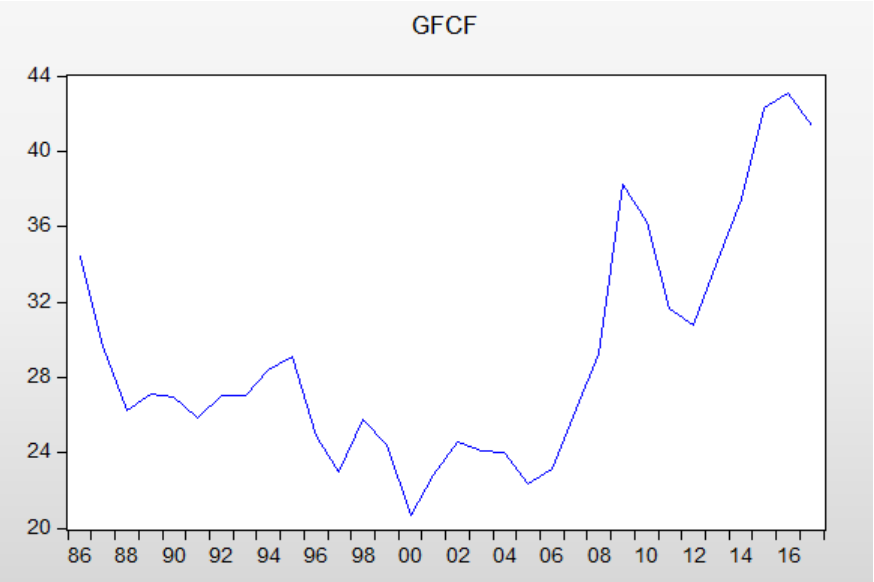

المصدر :من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامجEviews10

نلاحظ من خلال المنحنى أن الفترة الممتدة من 1988 - 2006 تتميز تقريبا بالاستقرار النسبي بسببمشاكل الاقتصاد الجزائري واللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أما الفترة من 2000 - 2018 ارتفاع أسعار البترول أدى بدوره لتوفر سيولة مالية مما أدى لتشجيعالاستثمار، إلى جانب تحرير القطاع المصرفي ودخول بنوك أجنبية ساهم في توفر رؤوس أموال جديدة.

خاتمة :

من خلال دراستنا للفصل الثاني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(1986-2018)حيث تطرقنا إلى لمبحث الأول:سياسة الإصلاح الاقتصادي،وفي المبحث الثاني،سياسات التبعية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات،والمبحث الثالث،الأفاق الاقتصادية في الجزائر،حيث لنا تبين أن الإصلاح الاقتصادي مسى جميع المجالات وله عدة تغيرات حيث عرف الاقتصاد تعد مسألة تحديد مفهوم الإصلاح الاقتصادي من أولويات البحث في موضوعه وذلك لتعدد أراء ووجهات نظر الباحثين في هذا المصطلح.كما تنبع أهمية تحديد المفهوم في كونها تمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه،ولها أهمية كبيرة في تغيير الاقتصاد الوطني.وتطره وإعطاء عدة تغيرات جذرية إيجابية.لرفع من شأنالاقتصادالوطني.

مقدمة :

بعدما قمنا بالدراسة النظرية للتنويع الاقتصادي الجزائري خارج مجال المحروقات سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية من خلال توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة في صور نماذج رياضية باستخدام طرق اقتصادية و احصائية، تمكننا من معرفة مختلف العلاقات السببية الاقتصادية فيما بين المتغيرات التفسيرية، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية، وفي هذا القياس سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس اثر كل من سعر الصرف، معدل التضخم، التراكم الخام للأصول الثابتة، نمو الناتج الداخلي الخام للفرد، الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام على مؤشر هيرشمان– هيرفندال كمقياس للتنويع الاقتصادي في الجزائر وسيتم دراسة مدى استقرارية النموذج المقدر خلال الفترة (1986-2018) لكن قبل ذلك سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاختبارات التي سنتناولها في د راستنا كمدخل للجانب التطبيقي، ولنتناول جميع هذه الجوانب قسمنا الفصل إلى 3 مباحث على النحو التالي:

المبحثالأول :تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المبحثالثاني :أدوات تحليل السلاسل الزمنية.

المبحث الثالث :دراسة قياسية لمصادر تنويع الإقتصاد الجزائري .

المبحث الأول: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد

في الواقع الاقتصادي لايمكن الاستعانة بالنموذج ذي متغيرين لتحليل الظاهرة الاقتصادية حيث أن هذه الأخيرة لاتفسر فقط بمحدد وإنما ينبغي إدماج جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية،فمن خلال دراستنا لهذا المبحث سوف نتطرق إلى تحديد أهم المطالب التي جاءت في هذا المبحث وهي موزعة كمايلي: تقديم النموذج والفرضيات؛ تقدير معدلات نموذج والانحدار الخطي المتعدد؛ تقييم اختبار النموذج(حساب معامل الارتباط- معامل التحديد- اختبار معنويات النموذج).

المطلب الأول: تقديم النموذج والفرضيات.

أولا تقديم النموذج:

يستند النموذج الخطي العام على افتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير معتمد Y_iوعدد من المتغيرات المستقلة:

$$..Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_n + \beta_2 X_{12} + \cdots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i \, , i = 1, \dots \dots , n. \, .$$

المتغيرات $X_{i1}, \dots , X_{ij}, \dots , X_{ik}$ تسمى المتغيرات المفسرة أو المستقلة للمتغير المفسر أو التابعY_iوما يجب ملاحظته أن Y_iمشروح من طرف متغير مفسر ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تفسرYبشكل تام، لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة على Y، لذلك يدرج حد الخطأ ε_i الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المفسرة ونفترض عادة بأن المتغيرات المستقلة كلها أخذت بعين الاعتبار كلما كانت المعلومات التي تقدمها الخطأ العشوائي مهملة، نشير فقط إلى أن $\beta_0, \beta_1, \dots , \beta_k$هي معالم النموذج.

n مشاهدة تعطيها nمعادلة :

$$.. i = 1: Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{12} + \cdots + \beta_k X_{1k} + \varepsilon_1 \, .$$

$$.. i = 2: Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_{21} + \beta_2 X_{22} + \cdots + \beta_k X_{2k} + \varepsilon_1 \, .$$

.....

$$.. i = n: Y_n = \beta_0 + \beta_1 X_{n1} + \beta_2 X_{n2} + \cdots + \beta_k X_{nk} + \varepsilon_n \, .$$

كما يمكن كتابة النظام على الشكل المصفوف التالي:

$$.\ Y = X\beta + \varepsilon.$$

$$Y = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ Yn \end{pmatrix}, X = \begin{pmatrix} 1 & X_{11}X_{12} & \cdots & X_{1k} \\ 1 & X_{21}X_{22} & \ldots & X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{n1}X_{n2} & \ldots & X_{nk} \end{pmatrix}, \beta = \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix}, \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \varepsilon n \end{pmatrix}.$$

Y: المتغير التابع أو المفسرX: مصفوفة المتغيرات أو المستقلة،β: شعاع المعالم،εشعاع الأخطاء.[61]

ثانيا: فرضيات النموذج الخطي المتعدد

عنداستخدام طريقةالمربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)فبتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فانه يجب توفرالافتراضات الآتية:

موجةالأخطاء يتوزع توزيع طبيعي بتوقع قدره صفر،بعبارةأخرى

$$.\ E(U) = E\begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E(U_1) \\ E(U_2) \\ \vdots \\ E(U_n) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix}.$$

تباين العناصر العشوائية ثابت،والتباين المشترك بينها يساوي 0 أي أن[62]

$$E(U\acute{U}) = \begin{pmatrix} \sigma_1^2 & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & \sigma_2^2 & \cdots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \cdots & \sigma_n^2 \end{pmatrix} = \sigma^2 I_n$$

ليس هناك علاقةخطيةتامةبين المتغيرات المستقلة كما وأن عدد المشاهدات يجب أن يزيدعلى عدد المعلمات المطلوب تقديرها أي أن:

$$.\ r(X) = k + 1 < n\ .$$

[61] شيخي محمد،**طرق الاقتصاد القياسي** محاضرات وتطبيقات،دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن، 2012،ص - 57 58

[62] أمور يهادي كاظم وآخرون،**الإحصاء التطبيقي** أسلوب تحليلي استخدام SPSS ،دار الذاكرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2013 ،ص. 361 - 360

حيث أن (r) رتبة مصفوفة البيانات،(X) عدد المتغيرات المستقلة،($k+1$)الحد الثابت،(n) عدد المشاهدات.

المطلب الثاني: تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

من الطرق الشائعة الاستخدام في تقدير معاملات النموذج الانحدار الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى ومن خصائص هذه الطريقة أنها تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابعY فإذا كانت علاقة الانحدار المقدرة تأخذ الصيغة المصفوفية التالية:[63]

$$.\ \mathrm{Y}_{(\mathrm{n},1)} = x_{(n,k+1)} \cdot \beta_{(k+1,1)} + \varepsilon_{(n,1)}\ .$$

وتهدف طريقة المربعات الصغرى إلى الحصول على مقدرات المصفوفة

$$_{(k+1,1)} = \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix}$$ بحيث تدني $\sum_{\mathrm{i}=1}^{n}$ $^{2}_{\mathrm{t}}$ أي أن:

$$.\ s = \mathrm{Min}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 = \mathrm{Min}\sum_{t=1}^{n} (y_t - \widehat{y_t})^2 = \mathrm{Min}\sum_{\mathrm{t}=1}^{\mathrm{n}} (\mathrm{y}_{(\mathrm{n},1)} - (\mathrm{x}_{(\mathrm{n},\mathrm{k}+1)} \cdot \beta_{k+1,1})^2\ .$$

والشرط اللازم لتدنية العلاقة السابقة هو أن تكون المشتقة الجزئية بالنسبة لمصفوفة المعلمات مساوية للصفر أي :

$$.\ \frac{\partial S}{\partial \beta_{(k+1,1)}} = 0 \leftrightarrow \begin{bmatrix} \frac{\partial S}{\partial \beta_0} = 0 \\ \frac{\partial S}{\partial \beta_1} = 0 \\ \frac{\partial S}{\partial \beta_2} = 0 \\ \vdots \\ \frac{\partial S}{\partial \beta_k} = 0 \end{bmatrix}.$$

بعد تبسيط هذه المشتقات نحصل على شعاع المعالم المقدرة: : $\acute{x}y\beta = (x\acute{x})^{-1}$

[63] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**الاقتصاد القياسي** بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية،الطبعة الثانية،الإسكندرية، 2005 ،ص256

مع افتراض وجود معكوس المصفوفة$(\acute{x})$، حيث$\acute{x}$هو مقلوب المصفوفة.

المطلب الثالث: تقييم واختبار النموذج(معامل الارتباط،معامل التحديد،اختيار معنويات النموذج)

عملية تقدير معلمات النموذج تأتي مرحلة تقييم النموذج من خلال مايلي:

أولا: حساب معامل الارتباط المتعدد

في حالة نموذج الانحدار المتعدد الخطي (حالة وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة(Xi Yi) فإن معامل الارتباط المتعدد(R) يمكن حسابه كالتالي:[64]

$$. R_{yx1,x2\ldots\ldots,xn} = \sqrt{1-\frac{A}{B}} .$$

$$.A = \begin{vmatrix} 1 & r_{yx1}r_{yx2} & \cdots & r_{yxn} \\ r_{x1y} & 1 & r_{x1x2} & \cdots & r_{x1xn} \\ r_{x2y}r_{x2x1} & 1 & \cdots & r_{x2xn} \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ r_{xny}r_{xnx1}r_{xnx2} & \cdots & 1 \end{vmatrix} \quad B = \begin{vmatrix} 1 & r_{x1x2}r_{x1x3} & \cdots & r_{x1xn} \\ r_{x2x1} & 1 & r_{x2x3} & \cdots & r_{x2xn} \\ r_{x3x1}r_{x3x2} & 1 & \cdots & r_{x3xn} \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ r_{xnx1}r_{xnx2}r_{xnx3} & \cdots & 1 \end{vmatrix}$$

أما حالة علاقة إرتباطية متعددة غير خطية فإن معامل الارتباط المتعدد غير الخطي (R) يحسب بواسطة العبارة التالية:

$$R_{yx1,x2\ldots\ldots,xn} = \sqrt{1-\frac{s^2_{y\hat{y}}}{\sigma^2_{\hat{y}}}} \text{أو} R_{yx1,x2\ldots\ldots,xn} = \sqrt{1-\frac{(y-\hat{y})^2}{(y-\bar{y})^2}}$$

قيمة معامل الارتباط تتراوح في المجال [0.1] ويجب أن تكون أقل من أكبر قيمة لمعاملات الارتباطالزوجي (R_{yxi}) أي : $R_{yxi}R_{yx1,x2\ldots\ldots,xn} \geq \max$

[64] محمد عايب،**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014 - 1983** ،مذكرة مكمل لنيل شهادة ماستر أكاديمي،تخصص اقتصاد قياسي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بالمهيدي،ام البواقي، 2017 ،ص61

ثانيا: معامل التحديد المتعدد

يعد مؤشر أساس في تقييم معنوية العلاقة بين المتغير التابع() والمتغيرات المستقلة(xk) إذ (k=1.....k) بعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسيير التغير الحاصل في المتغير التابع ويمكن اشتقاقه باستخدام المصفوفات بالانحرافات كالأتي:

$$.Qy = x\hat{B} + e.$$

$$.e = y - x\hat{B}.$$

$$.e\acute{e} = \left(y - x\hat{B}\right)\acute{}\left(y - x\hat{B}\right).$$

$$.e\acute{e} = y\acute{y} - \acute{y}\ x\hat{B} - \acute{x}\ \hat{B}\ y + \hat{B}\acute{x}x\hat{B}.$$

وبما أن التحديد الثاني والثالث يمثلان قيمة واحدة كما وكان كلا منهما يمثل مدلا للأخر فإن:

$$.e\acute{e} = y\acute{y} - 2\hat{B}\acute{x}y - \acute{x}\ \hat{B}\ y + \hat{B}\acute{x}x\hat{B}.$$

$$.\hat{B} = (\acute{x}x)^{-1}\ \acute{x}y.$$

$$.(\acute{x}x)^{-1}\hat{B} = \acute{x}y.$$

$$.e\acute{e} = y\acute{y} - 2\hat{B}\acute{x}y - \acute{x}\ \hat{B}\ y.$$

$$.e\acute{e} = y\acute{y} - \hat{B}\acute{x}y.$$

بذلك يمكن كتابة معادلة الانحرافات الكلية كالأتي: $y\acute{y} = \hat{B}\acute{x}y - e\acute{e}$

$y'y$ تمثل الانحرافات الكلية،Y B تمثل الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدارée تمثل الانحرافات غير الموضحة.

بما أن معامل التحديد R^2عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار إلى الانحرافات الكلية،فإنه يمثل نسبة مجموع مربعات التغير في المتغيرات المستقلة إلى مجموع المربعات الكلية:

$$.R^2 = \frac{\hat{B}\acute{x}y}{y\acute{y}} = \frac{\hat{B}\acute{x}y}{\sum y^2}.$$

$$.R^2 = 1 - \frac{e\acute{e}}{\acute{y}\,y - \acute{n}\bar{y}^{\ 2}}.$$

$$.R^2 = \frac{\hat{B}_1\sum x_1y + \hat{B}_2\sum x2y}{\sum y^2}\ .$$

إن إضافة متغيرات مستقلة جديدة إلى المعادلة يؤدي إلى رفع قيمةR^2وذلك لثبات قيمة المقام وتغير قيمة البسط بمقدار (B_{XY})غير أن الاستمرار بإضافة المتغيرات المستقلة سيؤدي إلى إنخفاض درجات الحرية:($n-K-1$)مما يتطلب استخراج معامل التحديد المعدل أو المصحح وعلى النحو الآتي :

$$.\bar{R}^2 = 1 - \left[(1-R^2)\frac{n-1}{n-k-1}\right].$$

ثالثا: الاختبارات المعنوية

نبدأ باختبار المعنوية الكلية من خلال اختيار فيشر(f)، ثم نقوم باختبار معنوية معلمات النموذج من خلال اختبار ستيودنت (t) إذا كانت حجم العينة أقل من 30 أو الانحراف للمجتمع غير معلوم أما غير ذا فنستعملاختار التوزيع الطبيعي(z).

أولا: اختبار فيشر(f).

يفيد اختبار فيشر في اختبار المعنوية الإجمالية باستخدام نسبة التباين المفسر بدرجة حرية(k-1)، نسبة التباين غير المفسر بدرجة حرية(n-k)،حيث: ى عدد المشاهدات وk عدد المعالم المقدرة:

صياغة فرضتي الاختبار: $\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_k = 0 \\ H1: \quad \ni \beta_t \neq 0 \end{cases}$

حساب قيمة إحصائية اختبار فيشر بالعلاقة التالية:

$$.F_{(k-1,k,\alpha)} = \frac{\sum_{t=1}^{n}(\hat{y}_t - \bar{y})^2 \Big/ (k-1)}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2 \Big/ (n-k)} \quad \leftrightarrow F_{(k-1,k,\alpha)} = \frac{\sum_{t=1}^{n}(\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}\frac{(n-k)}{(k-1)} \quad .$$

أو بالصيغة التالية:

$$.F_{(k-1,k,\alpha)} = \frac{(R)^2 \Big/ (k-1)}{(1-R^2) \Big/ (n-k)}$$

إيجاد القيمة الجدولية F_{Tab} ثم المقارنة بيتها وبين القيمة المحسوبة F_{CAL} حيث:

*إذا كانت $F_{Tab}>F_{CAL}$عند مستوى معنويةو درجة الحرية المحددة يتم رفض العدم مما يدل على معنوية نموذج الانحدار المتعدد وبالتالي فان المتغيرات التفسيرية تفسر الظاهرة بشكل جيد وR^2تختلف جوهريا عن الصفر.

*إذاكانت Fcal<Ftab عند مستوى معنوية ودرجة الحرية المحددة يتم قبول فرض العدم ممايدل على عدم معنوية نموذج الانحدار المتعدد وبالتالي فان المتغيرات التفسيرية لاتفسر الظاهرة بشكل جيد.

ثانيا :اختبار ستيودنت. (t)

يستخدم الاختبار للتحقق من معنوية معلمات نموذج الانحدار المتعدد وذالك من خلال اختبار الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حساب قيمةإحصائية (βi) حيث:

$$\frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{SE_{\hat{\beta}_i}} \sim N(0.1) \quad i = 1,2, \dots, k\,.$$

بينما قانون التوزيع . (βi) على الشكل التالي:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{SE_{\hat{\beta}_i}} \sim t_{(n-k,\propto)}$$

$\hat{\beta}_i$:تمثل القيمة التقديرية للمعلمة.

$SE_{\hat{\beta}_i}$يمثل الخطأ المعياري للمعلمة التقدير غير المنحاز للانحراف المعياري غير المعلوم ويمكن

إيجاده بالصيغة التالية:

$$SE_{\hat{\beta}_i} = \sqrt{\frac{(\acute{y}\, y - \hat{B}\acute{x}y)}{(n-k)}}$$

βi:معلمة المجتمع ويعتبر هنا معدوم لأنه غير معلوم وبالتالي يصبح على الشكل:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_i}{SE_{\hat{\beta}_i}}$$

*إيجاد القيمة الجدوليةT_{tab}ثم المقارنة بينها وبين القيمة المحسوبة T_{cal} حيث:

*إذا كانت $|Tcal| \geq T_{tab}$ يتم رفض فرضا لعدم مما يدل على معنوية المعلمةβiو الابقاء بالمتغير التفسيري. xi

*إذا كانت$|Tcal| \leq T_{tab}$ يتم قبول فرضا لعدم مما يدل على عدم معنوية المعلمةβiوينبغي إزالة xi من النموذج[65].

المبحث الثاني: أدوات تحليل السلاسل الزمنية

تناولنا في المباحث السابقة شكلا من أشكال النمذجة القياسية،ويتمثل في نماذج الانحدار،التي تعتمد في تفسيرها في المباحث للظاهرة على عدد من المتغيرات المستقلة التي تؤثر فيها،وكيفية صياغة هذه النماذج،أما في هذا المبحث سنتناول شكل آخر يتمثل في نماذج السلاسل الزمنية الخطية،التي تعتمد في تفسيرها للظاهرة في اللحظة الحالية على المتوسطات المرجحة للملاحظات الماضية والأخطاء العشوائية ويشترط في هذا الشكل أن تكون السلسلة مستقرة،ولتحقق هذه الصفة من عدمه يوجد عدة اختبارات إحصائية مخصصة لذلك.

فمن خلال هذا المبحث تناولنا فيه أهم المطالب الثلاثة كالآتي: **مفهوم السلسلة الزمنية؛ مركبات السلسلة الزمنية؛ إستقرارية السلاسل الزمنية.**

المطلب الأول: مفهوم السلسلة الزمنية

السلسلة الزمنية تعني سلسلة من الأرقام أو القيم المسجلة حسب الزمن كالسنين أو الفصول أو الأشهر أو الأيام أو أي وحدة زمنية،فهي بذلك عبارة عن سجل تاريخي يتم اعتماده لبناء التوقعات المستقبلية،حيث أن قيم أي ظاهرة عبر الزمن تكون تحت تأثير عوامل اقتصاديةواجتماعية وبيئية.

هي مجموعة من المشاهدات الإحصائية لظاهرة ما منظمة بترتيب زمني معني ومن أمثلتها:سلسلة المبيعات الأسبوعية لمتجر ما، سلسلة الإنتاج الشهري لمصنع ما....هذه السلاسل هي سلاسل تاريخية تعطي قيم الظاهرة عند فترات زمنية معينة تنتج من تداخل عدد كبير من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.[66]

---

[65] طويطي مصطفى، الجودة والتخطيط الإجمالي للإنتاج في المؤسسات المصرفية باستخدام النماذج الرياضية والإحصائية "حالة القرض الشعبي الجزائري"،مذكرة ماجستير، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010 ،ص131

[66] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الأساليب الإحصائية التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2004 ، ص 241

المطلب الثاني: مركبات السلاسل الزمنية

إذا رغبنا في بناء نموذج رياضي لسلسلة زمنية يكون مقنعا وقياسيا،فيمكن أن نعرف ونقيس المحددات المتعددة للتغيرات في السلسلة الزمنية ثم نصوغ العلاقة لرياضية بين هذه المتغيرات والسلسلة الخاصة بموضوع الدراسة.

أولا: مركبة الاتجاه العام:

ويشير الاتجاه العام إلى ميزات خصائص الحركة الممهدة للسلسلة الزمنية صعودا أو نزولا على مدى فترة طويلة من الزمن تحتاج مثل هذه التغيرات في حدها الأدنى إلى فترة زمنية تتراوح بين 15-20 سنة لوصفها،والتي تعزى وإلى عوامل مختلفة مثل التغيرات السكانية،أو تطور تقني،أو تبادلات سلوك الأفراد.

ثانيا: المركبة الفصلية أو الموسمية.

وهو التغير ذو الطبيعة الدورية التي لايزيد طولها عن سنة،فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصيلة،أي أنها التغيرات المتشابهة التي تظهر في الأسابيع أو الأشهر أو الفصول المتناظرة خلال الفترات الزمنية المختلفة التي تعود إليها المشاهدات السلسلة.

ثالثا: المركبة الدورية

وهي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة أو غير منتظمة ويزيد أمدها إلى السنة،فترة أو دورة التغير للمعطيات وتتكون كم دوال تشبه الجيب تمام ولكن بأطوال وسعات قد تكون مختلفة.[67]

المطلب الثالث: إستقرارية السلاسل الزمنية

كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلسلة الزمنية تفترض بأن السلسلة الزمنية تتكون إما ساكنة أو مستقرة،وفي حالة غياب الاستقرار نحصل على انحدار زائف بين متغيرات السلسلة الزمنية ومن المؤشرات التي تدل على أن الانحدار زائف مايلي:

كبر معامل التحديد R^2 وزيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة بدرجة كبيرة وجود ارتباط سلسلة،ذاتي يظهر في قيمة معامل DW.

[67]سالم عيسى بدر وعماد غصاب عبابنة، مبادئ الإحصاء الوصفي والاستدلالي،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان، 2007 ،ص 187

أولا: السلسلة الزمنية المستقرة.

هي تلك السلسلة الزمنية التي لاتتغير مستوياتها عبر الزمن أي لايتغير المستوى المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي لايوجد فيها اتجاه لابالزيادة ولا بالنقصان ،أما التعريف الإحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن أي أن:

ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E(y_t) = u_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1).$$

ثبات التباين عبر الزمن

$$E_{var}(y_t) = E(y_t - u_t)^2 \dots\dots\dots\dots (2).$$

حيث أن COV_k هو التغير عند الفجوة K ويشير إلى التغاير بين قيمتين لنفس المتغير الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير،أي على الفرق(t_0-t_1)(بين وحيث أن t_0 فترة و t_1 فترة حيث أن:

$$cov_k = E(y_t - u_t)(y_{t+k} - u_t) \dots\dots\dots\dots\dots (3).$$

وتعتبر دراسة الإستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة السلاسل الزمنية،لإن غياب الإستقرارية قد يؤدي إلى عدة مشاكل قياسية وهي مشكلة الانحدار الخاطئ والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مظللة.[68]

ثانيا: السلاسل الزمنية غير المستقرة.

- السلاسل الزمنية غير المستقرة هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام ومن أجل ذلك نميز بين نوعين من النماذج:

-1- **النموذجTrend Stationary:** هذه النماذج غير مستقرة،وتبرز عدم إستقرارية تحديدية،ونأخذ الشكل حيث أن:

$$Y_t = f(t) + \varepsilon_t.$$

f(t): دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)،εt تشويش أبيض.

وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى،ويكتب من الشكل$\varepsilon_t+\alpha_{1t}+\alpha_0=_t$.

[68] تمار أمين،اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة- 1986 - 2015 ،أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة لونيسي علي،البليدة، 2018 ،ص 194

هذا النموذج غير مستقر،لأن متوسطة(y_t) E مرتبط بالزمن،لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{a}0$،$\hat{a}1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ورح المقدار $\hat{a}01t + \hat{a}0$ من **yt**.

-2-**النموذج DS Stationary Difference** : هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم إستقرارية تحديدية،وتأخذ *الشكل:* $yt=y_{t-1}+\beta+\varepsilon_t$ ويمكننا جعلها مستقرة الفروقات $\nabla yt= \boldsymbol{\beta}+\boldsymbol{\varepsilon_t}$

حيث $\boldsymbol{\beta}$ثابت وd درجة الفروقات،وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج$d=1$، وتكتب من الشكل$\boldsymbol{\varepsilon_t}+ \boldsymbol{\beta} =\nabla yt$ وتأخذ هذه النماذج شكلين:

√ **إذا كانت$\boldsymbol{\beta}$0=**: يسمي النموذج DS بدون مشتقة،ويكتب من الشكل: $yt=y_{t-1}+\varepsilon_t$وبما أن ε_t تشويش أبيض فإن النموذج يسمى النموذج السير العشوائي وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

√ **إذا كانت $\boldsymbol{\beta}\neq$0**: يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل:$yt=y_{t-1}+\beta+\varepsilon_t$

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقاتخلالفترة(1986-2018).

إن القيام بأي عملية لإحدى الظواهر الاقتصادية، ينبغي على كل باحث في هذا المجال قبل استخدام أي مجموعة من البيانات لابد من معالجتها- بيانات السلاسل الزمنية على وجه الحصوص في أي دراسة،وذلك بإخضاعها لمختلف الاختيارات البيانية والإحصائية التي تسمح باكتشاف مميزاتها وخصائصها الجوهرية،وتقديم صورة واضحة عن سلوك المتغيرات المعبر عنها،والتي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى والدراسات السابقة وبالدرجة الثانية.

من خلال دراستنا لهذا المبحث سوف نحاول معالجة أهم المطالب التالية الموزعة على الشكل الأتي:

طريقة المربعات الصغرى في اختيارالانحدار المتعددين المتغيرات(تحديد المتغيرات- تشكيل النموذج- فحص النمودج)؛ اختيار المعنوية الكلية للنموذج؛ تحليل النتائج المستخلصة.

المطلب الأول:طريقة المربعات الصغرى في اختيار الانحدار المتعددين المتغيرات (تحديد المتغيرات- تشكيل النموذج- فحص النمودج).

أولا: تحديد متغيرات النموذج:

إن الخطوة الأولى في تعيين نموذج أثر كل من سعر الصرف،معدل التضخم،التراكم الخام للأصول الثابتة،نمو الناتج الداخلي الخام ،الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر هيرشمان- هيرفندال كمقياس التنويع الاقتصادي،تتضمن في تحديدالمتغيرات التي يتضمنها النموذج.

1- المتغير التابع: وهو المتغير المراد تفسيره ويتمثل في مؤشر هيرشمان- هيرفندال لتنويع الصادرات كمقياس للتنويع الاقتصادي ويرمز له بالرمز HHI.

2- المتغيرات المستقلة:

هي المتغيرات التي لها القدرة على التأثير في المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة بينهم وهي:

√ **الاستثمار الأجنبي المباشرFDI:** ويتمثل في إجمالي التكوين الرأس المالي الثابت ممثلا لاستثمار المحلي.

√ **سعر الصرفER**: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس،كما يعرف أيضا أنه عملة أو مجموعة من العملات الدولية التي يحتفظ بها البلد كاحتياطي وكقوة شرائية ومقبولة على المستوى الدولي في تسوية وتسهيل المدفوعات الناجمة عن العلاقات الاقتصادية سواء منها الجارية أو الرأس مالية أي عملية التصدير والاستيراد أو حركة رؤوس الأموال.

√ **معدل التضخمINF**: يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقة لوحدة النقد،هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شرائها بهذه الوحدة من النقد،ويعرف أيضا أنه كل زيادة في كمية النقود المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار.

√ **معدل النمو الناتج الداخلي الخامGDPC:** مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي يحققها البلد خلال سنة. ويتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والأفراد المقيمين بالبلد دون اعتبار جنسيتهم. وتمثل القيمة المضافة مجموع قيمة المواد و الخدمات التي تحققها القطاعات الاقتصادية خلال سنة بعد طرح قيمة المواد والخدمات الوسيطة أي التي استعملت لإنتاجها.

√**التراكم الخام للأصول الثابتة GFCF**:هو قطعة ملموسة من الممتلكات أو الآلات أو المعدات، يُعرف الأصل الثابت أيضًا باسم الأصول غير المتداولة. يتم إصلاح الأصل لأنه عنصر لن تستهلكه الشركة أو تبيعها أو تحولها إلى نقد خلال سنة تقويمية محاسبية.

ثانيا: تشكيل النموذج

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من ستة متغيرات،وتحديدا مؤشر هيرشمان - هيرفندال HHI كمتغير تابع،على افتراض أنه دالة في كل من السعر الصرف،معدل التضخم،التراكم الخام للأصول الثابتة،نمو الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

(ER ,INF,GFCF,GDPC,FDI).....(1)HHH=F

بحيث:

ER: سعر صرف الدينار مقابل الدولار، INF: معدل التضخمGFCF : التراكم الخام للأصول الثابتة.

GDPC: نمو الناتج الداخلي الخام،FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويصبح النمودج في صيغته الاحتمالية التالية:

HHI=∫(GFCF,- ER,INF -GDPC- FDI) + ε

$=\alpha+\beta 1ER+\beta 2INF+\beta 3GFCF+\beta 4GDPC+\beta 5FDI+\varepsilon$..... (2)

حيثε يمثل الخطأ العشوائي للمعادلة والذي يفترض أن قيمته موزعة توزيع طبيبعي وبوسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت.

ومتغيرات النموذج ستكون عبارة عن سلسلة زمنية عبر الفترة(1986-2018) وتشمل 33 مشاهدة هو مبين في **الملحق(1)** بإجراء انحدار للنموذج التالي:

$HHIT=\alpha+\beta 2INF+\beta 3GFCC+\beta 4GDPC+\beta 5FDI+\varepsilon$.....(02)

النتائج المدونة في **الملحق (2):**

من خلال النتائج المبنية في الجدول يمكن استنتاج معادلة الانحدار التالية:

HHI=0.490857+0.002192*ER+0.049370*FDI+0.031585*GDPC-0.001461*GFCF+0.01387*INF .

أي أنه لما يرتفع كل من سعر الصرف،الاستثمار الأجنبي المباشر،الناتج الداخلي الخام للفرد ومعدل التضخم يؤدي إلى الارتفاع في مؤشر هيرشمان- هيرفندال لتنويع الصادرات،وعندما يرتفع التراكم الخام للأصول الثابتة فإن مؤشر هيرشمان- هيرفندال لتنويع الصادرات وهذا تقره النظرية الاقتصادية.

أما عن قيمة معامل التحديد R-Squared والتي تأخذ القيمة 0.390623 يشير إلى أن 39.06% من التغيرات في مؤشر هيرشمان- هيرفندال يفسرها كل من سعر الصرف،الاستثمار الأجنبي المباشر،الناتج الداخلي الخام للفرد ومعدل التضخم إضافة إلى التراكم الخام للأصول الثابتة أما الباقي عن متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

ثالثا: فحص معالم النموذج:

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها يمكن فحص النموذج كالآتي:

اختبار المعلمة β_1:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

نعلم أن $\frac{\widehat{\beta}_1 - \beta_1}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_1}}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ وفي ظل قبول الفرضية H_0

$t_c = \frac{\widehat{\beta}_1 - 0}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_1}} = \frac{\widehat{\beta}_1}{SE_{\widehat{\beta}_1}}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ لدينا إذن:1.18=

اختبار المعلمةβ_2

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

نعلم أن $\frac{\widehat{\beta}_2 - \beta_2}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_2}}$ نتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ وفي ظل قبول الفرضية H_0

$t_c = \frac{\widehat{\beta}_2 - 0}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_2}} = \frac{\widehat{\beta}_2}{SE_{\widehat{\beta}_2}}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ لدينا إذن: 0.76 =

اختبار المعلمة β_3:

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

نعلم أن $\frac{\widehat{\beta}_3-\beta_3}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_3}}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ وفي ظل قبول الفرضية H_0

$t_c = \frac{\widehat{\beta}_3-0}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_3}} = \frac{\widehat{\beta}_3}{SE_{\widehat{\beta}_3}}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ لدينا إذن: t_c =1.66

اختبار المعلمة $\boldsymbol{\beta}4$:

$$\begin{cases} H_0: \beta_4 = 0 \\ H_1: \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

نعلم أن $\frac{\widehat{\beta}_4-\beta_4}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_4}}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ وفي ظل قبول الفرضية H_0

$t_c = \frac{\widehat{\beta}_4-0}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_4}} = \frac{\widehat{\beta}_4}{SE_{\widehat{\beta}_4}}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ لدينا إذن: t_c = -0.22

إختبار المعلمة $\boldsymbol{\beta}5$:

$$\begin{cases} H_0: \beta_5 = 0 \\ H_1: \beta_5 \neq 0 \end{cases}$$

نعلم أن $\frac{\widehat{\beta}_5-\beta_5}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_5}}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ وفي ظل قبول الفرضية H_0

$t_c = \frac{\widehat{\beta}_5-0}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta}_5}} = \frac{\widehat{\beta}_5}{SE_{\widehat{\beta}_5}}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة $n-k-1$ لدينا إذن: t_c = 3.06

المطلب الثاني: اختيار المعنوية الكلية للنموذج

نختبر الآن المعنوية الكلية للنموذج بالاعتماد على إحصائية فيشر، لدينا فرضيتان:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_k = 0 \\ H1: \exists \beta_j \neq 0, j = 1,2,3,4,5 \end{cases}$$

نعلم أيضا أن $\frac{R^2/\mathrm{k}}{(1-\mathrm{R}^2)/(\mathrm{n}-\mathrm{k}-1)}$ تتبع توزيع فيشر بدرجة حرية $n-k-1$ لدينا في هذه الحالة:

$$F = \frac{R^2/\mathrm{k}}{(1-\mathrm{R}^2)/(\mathrm{n}-\mathrm{k}-1)} = 3.333$$

ثالثا: تحليل النتائج المستخلصة

1-نتخذ القرار وذلك بمقارنة القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع ستيدونت بدرجة حرية 26 ونسبة معنوية 5%، نلاحظ أن $|tc|=1.18<=tc2.462$ وعليه نقبل فرضية $\boldsymbol{\beta}0$ أي أن $\boldsymbol{\beta_1}$ لايختلف عن

الصفر عند مستوي معنوية 5%.ولا يمكن قبول المقدر كأساس للوصول إلى معلمه النظري في المجتمع الإحصائي.

2-نلاحظ في هذه الحالة أن 2.462=>t_c0.76=t_c وعليه نقبل فرضية العدد أي $\boldsymbol{\beta_0}$أن $\boldsymbol{\beta_2}$يساوي معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%. وهذا يعني لايمكن قبول المقدر كأساس للوصول إلى معلمه النظري في المجتمع الإحصائي.

3-نلاحظ في هذه الحالة أن 2.462=>t_c = t_c1.66 وعليه نقبل العدم $\boldsymbol{\beta_0}$أي أن$\boldsymbol{\beta_3}$يساوي معنويا عن الصفر مستوى معنوية5%. ولايمكن قبول المقدر كأساس للوصول إلى معلمه النظري في المجتمع الإحصائي.

4-نلاحظ في هذه الحالة أن 2.462=>t_c = -0.22t_c وعليه نقبل فرضية العدم $\boldsymbol{\beta}$0 أي أن $\boldsymbol{\beta}$4 لايختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%. ولايمكن قبول المقدر كأساس للوصول إلى معلمه النظري في المجتمع الإحصائي.

5-نلاحظ في هذه الحالة أن 2.462= < t_c=3.06t_c وعليه نقبل البديل 1 أي أن $\boldsymbol{\beta}$5 يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية5% .ويمكن قبول المقدر كأساس للوصول إلى معلمه النظري في المجتمع الإحصائي.

6-يتم اتخاذ القرار بمقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع فيشر بدرجة حرية 5و26 ونسبة معنوية 5% .نلاحظ أن 2.59= (5.26) 0.05> 3.333 = Fc وعليه نقبل الفرضية البديلةأي 1 للنموذج معنوية إحصائية بنسبة معنوية 5% = α

خاتمة:

لقد تناولنا في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأثر كل من سعر الصرف ،معدل التضخم الخام للأصول الثابتة،نمو الناتج الداخلي الخام للفرد،الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام على مؤشر هيرشمان- هيرفندال كمقياس للتنويع الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)،وقد تطرقنا إلى جانب النظري للقياس الاقتصادي بعدها الجانب النظري للانحدار المتعدد ومختلف الاختبارات الضرورية للدراسة من أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع المتغيرات المستقلة ثم الاعتمادعليه اختبارات الجذر والوحدي والتوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

خاتمة عامة:

لقد أكد ارتباط الاقتصاد بجميع جوانبه بأسعار المحروقات سلبا وإيجابا، للحكومة الجزائرية أن الخطط التنموية تتوقف على العوائد النفطية، رغم أنها لم تحقق فعليا تنمية مستدامة، نتيجة اقتصار الفوائض المالية النفطية على التنمية داخل القطاع، كما أن استقرار و توازن الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتعدى مداه القصير، مادام اقتصاد المورد الواحد، ومادام استخدام فوائض ذلك المورد، لذا يجب اتباع سياسة التنويع الاقتصادي والقيام باصلاحات اقتصادية هامة،حيث تم من خلال الفصل الأول تطرقنا إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر فنجاح التنويع الاقتصادي الوطني رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، في تحديث القوانين والتشريعات، والاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية، خصوصا التعليم والتدريب وهو ما تفتقر له الجزائر.

أما بخصوص الفصل الثاني فقد تناولنا أهم الاصلاحات الاقتصادية التي وجب اتخاذها من قبل السلطات الجزائرية، حيث قامت الدولة بدعم عدة قطاعات حيوية مثل القطاع الفلاحي، الصناعي والسياحي وكذا قيام بادراج قوانين من شأنها تشجيع الاستثمار وامتصاص التضخم .

على مستوى الفصل الثالث توصلنا إلى جملة من النتائج جاءت كما يلي:

من خلال الدراسة القياسية تم بناء نموذج يحدد أثر كل من سعر الصرف، معدل التضخم، التراكم

الخام للأصول الثابتة، نمو الناتج الداخلي الخام للفرد، الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي

الخام على مؤشر هيرشمان- هيرفندال كمقياس للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2018 .

اقتراحات الدراسة:

- ضرورة التركيز على الصادرات الغير نفطية من خلال توفير العوامل والإستراتجية المناسبة كبديل وبنظرة بعيدة المدى.

- ضرورة وضع الموارد المالية والبشرية في الأماكن المخصصة لها وفرض رقابة عليها وتتبعها لغاية

الوصول إلى المرتضى.

- ضرورة اللجوء إلى سياسة إحلال الواردات وتشجيع السوق المحلي.

الاهتمام بالثروات الطبيعية المتواجدة بالتراب الوطني مع حسن استغلالها بعقلية عالمية.

- ضرورة إعطاء الدراسة القياسية الأهمية الكافية وأخذ نتائجها بعين الاعتبار.

- ضرورة وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب.

آفاق البحث:

إضافة إلى ما قدمناه في هذه الدراسة فيما يتعلق مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بطرحنا لمجموعة من البدائل الاقتصادية للخروج من التبعية النفطية،يبقى من الضروري الإشارة إلى أنه من الممكن البحث أيضا عن مخرج لها من دوامة الاعتماد على المصدر الواحد للموارد،وذلك من خلال الدخول في تكتلات دولية وإقليمية في إطار التوجهات الجديدة للعولمة الاقتصادية،مما يسمح لها الاستفادة من تجارب دول أجنبية لها نفس الوضعية كالسعودية،وحتى الدول غير المعتمدة على قطاع المحروقات والتي حققت قفزة نوعية في ترتيب الاقتصاديات العالمية كالبرازيل ودول جنوب شرق آسيا.

المراجع بالغة العربية:

الكتب :

13- وسن عبد الرزاق حسن،إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي (مزود بالأمثلة التطبيقية)،دار حامد ، الطبعة الأولى، عمان، 2013م. ص17.

14- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م .ص17.

15- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية،دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،عمان ، 2006م .ص21.

16- عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية ،1997م .ص551-552.

19- إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية المستدامة في الفكريين الإسلامي والوضعي منظور مقارن، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005م .ص119-121.

20- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، عمان، 2006م،ص270-274.

29- عبد الله ين دعيدة: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة للبلاد العربية،المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط طبعة فبراير،2005،الجزائر،ص256.

38- محمد فريد الصحن،التسويق(المفاهيم والإستراتيجيات)،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،مصر،1988،ص 250.

40- عمر جوابرة الملكاوي،مبادئ التسويق السياحي والفندقي،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،الأردن،2008،ص:83.

44- الطاهر لطرش،تقنيات البنوك الطبعة الثانية ،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2003،ص 196.

49-شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2012 م، ص58 – 57 .

50-أموري هادي كاظم وآخرون، الإحصاء التطبيقي أسلوب تحليلي باستخدام SPSS ، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان،
الأردن، 2013 ، ص. 361 - 360 ،

51-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2005 ، ص256 .

54-عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الأساليب الإحصائية التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2004 ، ص 241،

55- سالم عيسى بدر وعماد غصاب عبابنة، مبادئ الإحصاء الوصفي والاستدلالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، 2007 ،ص 187.

الرسائل الجامعية:

3 - العمراوي سليم، مساهمة سياسة الاتفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة اقتصادية قياسية للفترة مابين (1980-2015)، أطروحة دكتوراه، نخصص علوم تجارية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف المسيلة، 2018م ،ص69.

17- محي الدين حمداني،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009م. ص3-4.

18- عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(القطاع الزراعي – حالة التمور) مذكرة ماستر ،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013م.ص3.

31- غردي محمد- قطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية،للتجارة أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم مالية،جامعة ،الجزائر،2012 ،ص111.

46- خليفي فايزة وشنافي خديجة،دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال فترة 990-2014- شهادة ماستر،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة،2015،ص 36.

47- بوهلة خديجة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المالية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018 ،ص61.

48-فاطمة الزهراء زرواط وبورواحة عبد الحميد، اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980إلى2014 المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر،2005 ص 9 -10.

52- محمد عايب، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014 - 1983 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2017 ، ص61 .

53- طويطي مصطفى، الجودة والتخطيط الإجمالي للإنتاج في المؤسسات المصرفية باستخدام النماذج الرياضية والإحصائية "حالة القرض الشعبي الجزائري"،مذكرة ماجستير، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010 ،ص131

56- تمار أمين، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة - - 1986 - 2015 ، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد كلي

ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2018 ، ص 194

39- فرح رشيد،بودلة يوسف،دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي،أحداث إقتصادية وإدارية،العدد12،2012،بسكرة،ص 111.

المجلات:

1- باللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد1، 2018.ص331.

2- أوضايفية حدة وخوني رابح، الاقتصاد وآثار التبعية للنفط:ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 7، 11 جوان 2017.ص56.

4- بنين بغداد،بنين عبد الرحمن،السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،العدد 1، 2016،ص 79.

5- غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيفات بوبكر: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا وأندونسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، مارس 2017 ص82.

7- لافي مرزوك عاطف: التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد 24،2013، ص 10.

8 - سويح جمال وبن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنويع في التنويع الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الأغواط -غرداية، الجزائر، العدد1، مارس 2017.ص219.

9- موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 5، ديسمبر 2016.ص137.

10- السعيد بوشلول وآخرون، المقاولتية كالإستراتجية للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادي، حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017.ص229.

11- مايح شيب الشمري، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد 24 ، 2016 م .ص6.

12- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي ، المجلة العربية الإدارية، جامعة الكويت، الرياض، العدد 2، ماي 2011.ص211.

13- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،جامعة الملك سعود،الرياض، 16-17 فيفري 2014، ص 9.

22- المجلة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مجلس التعاون الخليجي) ،الأمم المتحدة، نيويورك ،2001، ص 12.

26- أحمد سبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد7، 2016م. ص2-3.

27 - قدي عبد المجيد: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محلولة تقويمية،مركز الدراسات الاقتصادية المطبقة من أجل التنمية، العدد 61،سنة 2000،ص5.

30- كربالي بغداد،نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيصر *بسكرة* ،سبتمبر2005،ص55.

32- أحمد زكي، الكفاح من أجل الزراعي والتغيرات الاجتماعية في المناطق الريفية، جريدة المناضل، العدد،05،2016/12/3،المنشور على الموقع:

almounadil-a-info/articol94.html:httpwww

35- محمد قريبش،التأمين الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،مجلة العروبة،العدد2،يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر،حمص،سوريا،العدد،19،2019/05/04. المنشور على الموقع:

.file name؟//ouruba. alwehda . gov .sy/archives . archives asp:http

36- عباس يوما مي،الدعم الفلاحي في الجزائر والنجاح الذي إحتوى الفشل،محلة الأصوات الشمال،2016/06/01،على الموقع:

www.aswat-elchamal.coml.comlarl ://htt 2517

37- محمود عبد النصير،العرب والتجربة الأسيوية:الدروس المستفادة،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2000،ص ص155-156.

31- وزارة الزراعية الجزائرية، إنجازات وزارة الزراعة، 243 صميمه على الموقع:23-02-2019

المؤتمرات:

12- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،جامعة الملك سعود،الرياض، 16-17 فيفري 2014.

21-طباسية سليمة ولرباع العادي، التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 07-08 افريل 2008.ص6.

43-فاطمة الزهراء زرواط وبورواحة عبد الحميد، اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980إلى 2014 المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر،2005 ص 9 .

28- رمضان بطوري:متطلبات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخوصصة وشروط المؤسسات الدولية،الملتقي الدولي حول * أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية*،جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،من 04 إلى 09 ديسمبر،2006، ص 6-7.

33- وزارة الزراعية الجزائرية، إنجازات وزارة الزراعة، 243 صميمه على الموقع:23-02-2019

34- جمع عماري،مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية،الملتقى 2 الدول الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،25 أفريل 2016،ص 47.

42-عبد الرحيم شيبي،محمد شكوري،معدل الاستثمار الخاص في الجزائر،المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية،تقييم واستشراف،23-24-25 مارس 2009،بيروت،ص 4.

42-بوهلة خديجة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات المالية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018 ،ص61.

41- قانون رقم 69-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 1993/63.

43- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار،الجريدة الرسمية رقم 180.

45-الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية،العدد 2001/47.

المراجع باللغة الاجنبية:

6-Hvidt Martin: Economic Diversification in (3) GCC Countries: The future trends and record past, london school of economics and political science (LES),January 2013, number27,p p 4-5.

الملحق رقم (01): تطور كل من مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنويع الصادرات، سعر الصرف، معدل التضخم، التراكم الخام للأصول الثابتة، نمو الناتج الداخلي للفرد والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1986-2017).

YEAR	HHI	ER	INF	GFCF	GDPC	FDI
1986	0,9059	4,70231667	12,3716092	34,4574271	-2,51751778	0,00834668
1987	0	4,84974167	7,44126091	29,6879827	-3,5091435	0,005561
1988	0	5,91476667	5,91154496	26,2374818	-3,71175235	0,0220316
1989	0,8445	7,60855833	9,30436126	27,1202455	1,64641531	0,02173526
1990	0,8459	8,95750833	16,6525344	26,9701332	-1,74678553	0,00053979
1991	0,8571	18,472875	25,8863869	25,861457	-3,58853186	0,02545902
1992	0,8465	21,836075	31,6696619	27,0449862	-0,54738955	0,06249571
1993	0,8465	23,3454067	20,5403261	27,0068601	-4,23219326	0
1994	0,8308	35,0585008	29,0476561	28,4009383	-2,91256612	0
1995	0,8247083	47,6627277	29,7796265	29,1369443	1,85342379	0
1996	0,80561335	54,7489333	18,6790759	24,8793781	2,30508724	0,57518405
1997	0,80525374	57,70735	5,73352275	22,9515862	-0,5082453	0,53966695
1998	0,86987054	58,7389583	4,95016164	25,748099	3,54478629	1,25882622
1999	0,82631812	66,573875	2,64551113	24,390068	1,75801111	0,5994995
2000	0.83474724	75,2597917	0,33916319	20,6772366	2,4278757	0,51122238
2001	0,82084089	77,2150208	4,22598835	22,8397606	1,67647584	2,03326577
2002	0,83619775	79,6819	1,41830192	24,5714127	4,27945303	1,8763118
2003	0,81772872	77,394975	4,26895396	24,0877223	5,85052083	0,93994288
2004	0,82671439	72,06065	3,9618003	24,0181267	2,9432323	1,03352054
2005	0,81188117	73,263083	1,38244657	22,3703228	4,45275224	1,12017427
2006	0,80056657	72,6466167	2,31149919	23,1656346	0,21097167	1,57313714
2007	0,80259488	69,2924	3,67899575	26,3247548	1,7991969	1,24964656
2008	0,76191684	64,5828	4,85859063	29,2324331	0,7139528	1,54303881
2009	0,79158113	72,6474167	5,73706036	38,2364514	-0,10159976	2,00197501
2010	0,7829685	74,3859833	3,91106196	36,2831937	1,76368202	1,42696365
2011	0,71992862	72,9378833	4,52421151	31,6698629	0,93035517	1,28549602
2012	0,72566406	77,5359667	8,89145091	30,7991104	1,32110931	0,71769334
2013	0,73257694	79,3684	3,25423911	34,1838185	0,69635367	0,80660136
2014	0,744763	80,5790167	2,91692692	37,4185542	1,7332809	0,70258922
2015	0,78139775	100,691433	4,78444701	42,2571218	1,79025396	-0,32401209
2016	0,81385145	109,443067	6,3976948	43,0485197	1,43140344	1,02308457
2017	0,78898711	110,973017	5,59111591	41,3630936	-0,15100671	0,71675765

المصدر:البنك الدولي.

الملحق رقم (02): نتائج تقدير النموذج المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

DependentVariable: HHI

Method: Least Squares

Date: 06/23/21 Time: 01:29

Sample: 1986 2018

Includedobservations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.490857	0.180563	2.718480	0.0115
ER	0.002192	0.001852	1.183137	0.2475
FDI	0.049370	0.064946	0.760167	0.4540
GDPC	0.031585	0.019019	1.660680	0.1088
GFCF	-0.001461	0.006509	-0.224394	0.8242
INF	0.013837	0.004519	3.062239	0.0051

R-squared	0.390623	Meandependent var	0.759496
Adjusted R-squared	0.273435	S.D. dependent var	0.203495
S.E. of regression	0.173456	Akaike info criterion	-0.498420
Sumsquaredresid	0.782265	Schwarz criterion	-0.223595
Log likelihood	13.97472	Hannan-Quinn criter.	-0.407323
F-statistic	3.333309	Durbin-Watson stat	1.784122
Prob(F-statistic)	0.018547		

المصدر: من اعداد الطابان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث معرفة التنويع الاقتصادي ،أنواعه وأهدافه،توصلنا إلى أنه يجب إيجاد مصادر بديلة للاقتصاد الجزائري لما له أثر إيجابي على النمو، من خلال المساهمة في نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وغيرها من الآثار الايجابية التي تؤدي لرفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي.

كما تطرقنا إلى تحليل واقع الجزائر وأهم الثروات المتواجدة به والقطاعات العديدة التي بإمكانها أن تصبح بديل لقطاع المحروقات للتنويع من الاقتصاد الجزائري مع محاولة لترقية الاقتصاد الوطني ، مع ذلك بقي محصور في قطاع النفط ولم يحقق النتائج المرجوة منه ولا زال عرضة للمشاكل الاقتصادية المختلفة.

من خلال النموذج القياسي أظهرت النتائج أن العلاقة بين سعر الصرف،معدل التضخم،الاستثمار الأجنبي المباشر مع الناتج الداخلي الخام ومؤشر هيرشمان-هيرفندال كمقياس للتنويع الاقتصادي هي علاقة عكسية ، وذلك لأن طبيعة الاقتصاد الجزائري ريعي محصور في قطاع المحروقات وبالتالي معظم النمو من قطاع المحروقات، أما نسبة الاستثمار العمومي كمصدر له والذي يركز بصورة كبيرة على قطاع البنية التحتية مقابل ضعف الاهتمام بالجهاز الإنتاجي وهذه النتيجة لا تتماشى مع النظريات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي ،المحروقات، الإصلاح ألأاقتصادي